وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي –الاغواط–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري

دراسة حالة الميزان التجاري الجزائري من 2000-2021

من إعداد الطالبين:

_ التمالي احمد

_ الشيخ بلة عبد الرحيم

الاستاذ المشرف:

أ.د. لعلا رمضاني

لجنة المناقشة

د. مختاري عبد الجبار	أستاذ محاضر– أ –	رئيسا
د. لعلا رمضاني	أستاذ التعليم العالي	مقررا
د. فرحات بختة	أستاد محاضر– أ–	ممتحنة

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر والعرفان

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه عدد خلقه وزنة عرشه ومداد كلمات

أناء اليل وأطراف النهار، هو العلي القدير الأول والأخر الظاهر hأول من يشكر ويحمد والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لاتحصى ولأتعد، وأغدق علينا برزقه الذي لايفنى، وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم هو الذي انعم علينا أد أرسل فينا رسوله "محمد ابن عبد الله"عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم أرسله بقرانه المبين، فعلمنا مالم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد

فالحمد كله والشكر كله لله عز وجلال الذي وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع ومن باب من لم يشكر الناس لن يشكر الله يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف لعلا رمضاني الذي وسعتنا بتوجيهاته المنهجية والعلمية السديدة ولم يكن هذا العمل ليرى النور لولا تلك النصائح التي أسداها إلينا ومتابعته العمل من أوله إلى آخره.

كما نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذة الممتحنين المحترمين والمتربصين على يدهم كل باسمه ومقامه مع حفظ الألقاب والرتب على توجيهاتهم ونصائحهم القيمة.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى أسرة قسم العلوم التجارية والى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث ارجينا من المولى العزيز القدير أن يم دهم بموفور الصحة والعافية

ويبارك في رسالتهم ويسدد خطاه

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب اليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة الابعفوك ولأتطيب الجنة الابرؤيتك يارب العرش العظيم

نهدي هذا العمل

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة والى من حصد الأشواك عن دربنا ليمهد لنا طريق العلم إلى القلب الكبير (الوالدين الكريمين) وشيخي وسندي المربي شيخ المدرسة القرءانية، ساندوني في صلاتهما ودعائهما وسهروا ليالي لينيرو دربي

والى كل من ساهم معنا وكان سند لنا في انجاز هذا العمل إلى جميع أساتذتنا الكرام وأخواتي، إخواني، أسرتي الفاضلة، واعز أصدقائي طيلة خمس سنوات في الكلية والى كل من نسيهم قلمنا وسكنوا قلوبنا.

احمد

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

اهدي هذا العمل

إلى والديا فهما أحق بالفضل عليا وعائلتي وكل من كانت له يد العون لي في انجازها والسهر عليها كما اعز بنفسي فلول الصبر لما مكنني الله على انجازها والتيسير لتمامها

واشكر كل من حرص على دعمي لإتمام هدا العمل من أقاربي في خارج هدا الوطن وانشغالهم على دراستي ومستقبلي

عبد الرحيم

الملخص:

تختلف طريقة تنظيم قطاع التجارة الخارجية وتحريرها من دولة إلى أخرى حسب ظروفهاالاقتصادية ودرجة قوتها وتموقعها على الصعيد الدولي، والجزائر كباقي الدول اختلفت سياستها المتبعة في هذا المجال تبعا للمهج الاقتصادي المتبع من فترة لأخرى وحسب ما أملته مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها.

وقد كان لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترات التحول المختلفة التي عاشتها منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، والتي اتسمت خاصة بالاعتماد على شبه الكلي على تصدير المحروقات كمصدر أساسي لإرادات الجزائر الخارجية مقابل زيادة مستمرة في التبعية للواردات من الخارج في تموين الس وق المحلية، الأثر البالغ على مختلف الجوانب المتعلقة بالميزان التجاري. ومن خلال دارستنا حاولنا الوقوف على واقع تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 الى 2021 و وجدنا أنه بالرغم من الإجارءات التي قامت بها الجازئر بغية تحرير تجارتها لزيادة صادارتها، إلا أن ميازنها التجاري يبقى في عجز مستمر نتيجة ارتباطه بالإيرادات البترولية التي تعتبر أهم صادارت الجزائر، خاصة عند انخفاض أسعار البترولية العالمية.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية، الصادارت، الواردات، الميازن التجاري

Résumé :

The way in which foreign trade sector is regulated varies from one country to another with regard to its economic conditions and the degree of it strength and position at the international level. Similar to other countries, Algeria has got a different policy in this area depending on the economic approach adopted from time to time and the policy it has gone through. The Algerian foreign trade sector, which was marked by dependence on the exports of fuel as a primary source of revenue and on imports of goods and services in supplying the local market since independence to the present day, has had a great impact on various aspects related to trade balance in Algeria. Throughout this study, we sought to identify the reality of the liberalization of foreign trade and its impact on the Algerian trade balance during the period 1990-2015. Despite the measures taken by the country to liberalize its trade in order to increase its exports, its trade balance remains in constant deficit, mainly because of its association with oil revenues, which are considered the primary exports for Algeria.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الاشكال	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الملاحق	VI
الملخص	VII
مقدمة	ا – هـ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية والميزان التجاري	1
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	3
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	3
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	4-12
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها	12-14
المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية	14
المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية	14
المطلب الثاني : أنواع سياسات التجارة الخارجية وأهدافها وأهميتها	15-21
المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية	22-28
المبحث الثالث: الميزان التجاري	28
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وكيفية حسابه	28
المطلب الثاني : أهمية الميزان التجاري ومكوناته	28-29
المطلب الثالث: أنواع الميزان التجاري	29-30

خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري حالة الجزائر من الفترة 2000الى 2021	**32**
مقدمة الفصل	**33**
المبحث الأول : تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر	**34**
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية الجزائرية مابين الحمائية والتحرير	**36-34**
المطلب الثاني: مرحلة السياسة الحمائية لتجارة الخارجية في الجزائر من1962 إلى 1989	**36**
المطلب الثالث: مرحلة سياسة التحرير لتجارة الخارجية في الجزائر من 1990 إلى 2020	**37**
المبحث الثاني: اثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري	**38**
المطلب الأول: هيكل الميزان التجاري الجزائري الفترة من 2000 إلى 2021	**42-38**
المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات 2000 إلى 2021	**55-42**
المطلب الثالث: تطور هيكل الواردات من 2000 إلى 2021	**59-56**
خلاصة الفصل	**60**
خاتمة	**64-61**
قائمة المراجع	**68-65**
قائمة الملاحق	**69**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تكلفة إنتاج الوحدة من السلعتين بين انجلترا والبرتغال مقاسه بساعات العمل	**5**
2	تكلفة إنتاج الوحدة من السلعتين بين انجلترا والبرتغال	**7**
3	مراحل تطور معدلات التعريفة الجمركية في الجزائر من 1992 إلى 2002	**37**
4	التجارة الخارجية في الجزائر الفترة من 2000 الى 2021 الوحدة مليار دولار أمريكي	**43**
5	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2021 الوحدة مليار دولار أمريكي	**51**
6	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 إلى 2021 الوحدة مليار دولار أمريكي	**54**
7	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 إلى 2021 الوحدة مليار دولار أمريكي	**57-56**

قائمة الإشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مكونات ميزان المدفوعات والميزان التجاري	**40**
2	التمثيل البياني لصادرات الجزائرية من الفترة 2000 الى 2021	**44**
3	التمثيل البياني للواردات الجزائرية من الفترة 2000 الى 2021	**45**
4	التمثيل البياني للميزان التجاري الجزائري من الفترة 2000 الى 2021	**46**
5	التمثيل البياني لمعدل التغطية الجزائرية من الفترة 2000 الى 2021	**47**
6	التمثيل البياني للهيكل السلعي لصادرات الجزائرية من الفترة 2000 الى 2021	**52**
7	التمثيل البياني لمجموع السلع الجزائرية المصدرة من 2000 إلى 2021	**55**
8	التمثيل البياني لدول الموردة للجزائر من 2000 إلى 2021	**58**

مقدمة

مقدمة:

للتجارة الخارجية دور كبير ومهم في الاقتصاديات الدولية العظمى وهدا كونها توفر للاقتصاد احتياجاته من السلع والخدمات الغير متوفرة على المستوى المحلي، من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص ما لديه من فائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير و تعتبر العمليات الاقتصادية سوءا الوطنية أو الدولية محركا أساسيا لنشاط التجارة الخارجية وترجع هذه الصفقة التي تتميز بها التجارة الخارجية إلى الإنسان ورغبته، وهذا ليلبي ما يحتاج إليه في حياته اليومية المتزايدة وباستمرار، فالتجارة ماهي إلا مجموعة من العلاقات التي تربط بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين والأعوان الاقتصاديين غير المقيمين وذلك في مختلف دول العالم.

ونجد أن التجارة الخارجية تعد بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية وإنتاجية للدول النامية ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بحيث نتيح للمحافظة على توازن ميزانيها التجاري ولكن ما نلمسه في هذا المجال أنه وباختلاف استراتيجيات والسياسات متضحة فإنه من المستحيل والصعب تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات.

والدور الكبير يعود للاتفاقيات الخاصة التي ساهمت بتحرير التجارة الخارجية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم والتي تعظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم ولعل أهم خصائص التجارة الخارجية هو تمكين جميع الدول من الاستغاثة من التجارة الخارجية عن طريق تحقيق الرفاهية وتحقيق أيضا الكفاءة الاقتصادية لأنه عن طريق التجارة يتم تبادل السلع والخدمات مما يعود على الدول المصدرة بالموارد المالية .

الإشكالية:

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2021/2000؟"

الأسئلة الفرعية:

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية العديد من الأسئلة الفرعية وأهمها:

- ماهي نظريات التجارة الخارجية؟

- ماهي السياسات التي تحكم التجارة الخارجية؟
- ما تأثير تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري حالة الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1-عرف الميزان التجاري الجزائري تذبذبنا مستمر منذ الاستقلال1962 إلى وقتنا الحاضر ،خصوصا في صادراتنا خارج المحروقات .

2-تحرير التجارة الخارجية هو التخلي التدريجي عن وضـــع القيود على التجارة الخارجية من خلال وضـــع كافة التدابير والإجراءات الهادفة لتحقيق السياسة المنتهجة.

3-هناك تأثير للتجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر ويرجع دلك لتغير ســياســة تحرير التجارة الخارحية خلال الفترة الاخيرة .

أهمية الدارسة:

تتمثل أهمية الدراسـة في محاولة بحث وتحليل أثار الإصـلاحات الاقتصـادية التي اشـتملت قطاع التجارة الخارجية في الجزائر على الميزان التجاري.

أسباب اختيار الموضوع:

1- أهمية وصـلة هذا الموضـوع خاصـة مع التحولات الاقتصـادية التي عرفتها الجزائر بصـفة عامة وقطاع التجارة الخارجية و الميزان التجاري بصفة خاصة .

2- الدافع الشخصي في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة وأنها في صميم تخصصنا، وكذلك الميزان التجاري .

3- اهمية الموضوع خصوصا مع الاضطرابات والأزمات التي عرفتها المحروقات في السوق العالمية.

أهداف الموضوع:

نهدف من خلال تناولنا هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف هي كالأتي:

1- تقديم إطار نظري مناسب يوضح مفهوم تحرير التجارة الخارجية وسياساتها وكذلك مفهوم الميزان التجاري.

2- تسليط الضوء على العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والميزان التجاري.

3- معرفة مدى تحقيق أهداف إتباع الجزائر لسياسة تحرير الجارة الخارجية .

4- محاولة الإحاطة بموضوع التجارة الخارجية و الميزان التجاري في الجزائر

منهج البحث:

اعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع المذكرة بمجموعة من المناهج نذكرها:

المنهج الوصفي: تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية وما يتعلق بالسياسة التجارية المنتهية.

المنهج التحليلي: تطرقنا فيه إلى تحليل الجداول والإحصـائيات التجارية ومن ثم إسـقاطها على الواقع الاقتصادي و ربطها بالأهداف الاقتصادية العامة.

الدارسات السابقة:

1- دراسـة: عبد الحميد حمشـة ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصـادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دارسـة حالة الجزائر–، مذكرة ماجسـتير في العلوم الاقتصـادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

"كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟ "وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: على الجزائر توفير آليات جذب الاسـتثمار الأجنبي المباشـر من اجل اسـتقطاب عدد كبير من المسـتثمرين الأجانب للاسـتفادة من الخيرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصـدير، إضـافة إلى سـعي الجزائر للانضـمام إلى أكبر التكتلات الاقتصـادية الإقليمية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

وقد اعتمدت هذه الدراسـة في دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصـادرات خارج المحروقات في الجزائر، ضف إلى ذلك الإطار ألمفاهيمي لميزان المدفوعات.

2- **دراسة:** عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي – دارسة حالة الجزائر– في الفترة الممتدة بين 2006– 2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غيرمنشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2012/2011.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

"ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟"

وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الباحث حاول تبيان الجوانب المتعلقة بموضوع تحرير قطاع التجارة الخارجية وإبراز الآثار المترتبة على عملية التحرير التجاري في الاقتصاد الوطني وتوضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية و النمو الاقتصـــادي و أهم ما يميز الدراســـة التركيز على تحرير التجارة بصفة عامة و أثرها على الاقتصاد الوطني فقط.

وقد اعتمدت هذه الدراسة في توضيح أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، ضف إلى ذلك الإطار النظري للتجارة الخارجية.

حدود الدارسة:

- الإطار الزماني: 2000 / 2021
- الإطار المكاني: وزارة المالية ووزارة التجارة
- الإطار الموضوعي: أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر الفترة من 2000 الى2021.

هيكل الدارسة:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسـلسـل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان ولهذا قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين وخاتمة عامة كما يلي:

-يتناول الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية والميزان التجاري.

وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: الميزان التجاري

- يتناول الفصل الثاني : دراسة تحليلية لأثر تحليل التجارة الخارجية على الميزان التجاري من 2000 الى 2021 وقد قسم إلى مبحثين مباحث :

المبحث الأول:. التطور التاريخي للتجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني : أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري

وخاتمة عامة: تحتوي على خلاصة عامة ونتائج والتوصيات.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية و الميزان التجاري

مقدمة الفصل

كانت المجتمعات البشرية تعيش في ظل اقتصاد مغلق حيث ظهرت تجارتها على شكل مقايضة ومع التطور ازدادت الحاجات بتزايد عدد السكان وتنوع سلوكهم الاستهلاكي الأمر الذي ، داخل بلد واحد أدى بضرورة الانتقال إلى اقتصاد مفتوح وذلك بفتح أسواقها للعالم الخارجي أي نشوء التجارة الخارجية كما أنها تشكل مكسب ثمين ،حيث تحتل مكانة بالغة في العلاقات الاقتصادية لمختلف الدول و نشاطات المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تمليه المصلحة.

و تطور التجارة الخارجية لأي بلد يتوقف أساسا على كفاءة جهازه الإنتاجي سواء من ناحية جودة المنتجات أو الأسعار التنافسية التي يقدمها المتعاملون، لكن في ظل المنافسة الدولية التي أصبحت التجارة الخارجية تمثل تحديا كبير ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار عامل آجال التسديد التي يطلبها الزبائن الأجانب من الموردين و ما ينتج عن ذلك من عجز في الدورة الإنتاجية و عدم توفر الأموال اللازمة لتحقيق الصفقات بسبب ثقل الخزينة بالديون.

وسنركز في هذا الفصل على العناصر التالية:

- ماهية التجارة الخارجية.
- مختلف السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية هي همزة وصل بين الدول والمجتمعات كما أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة وسنتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

يحظى موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ من القدم وذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية، وقد تعددت تعاريف التجارة الخارجية لكن كلها تصب في نفس الجوهر والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها: "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأأنظمة التي تعقد بين الدول"[1].

كما تعرف أيضا بأنها: "أحد فروع علم الااقتصـاد التي تختص بدارسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وهجرة الأفراد، فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العالم للتأثير على هذه الظاهرة.[2]

وفي تعريف آخر: "التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في الااقتصـــاد القومي لجميع بلدان العالم المتقدمة أو النـاميـة ويطلق على عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات أيضا اصطلاح التجارة الخارجية الدولية أو التسويق الدولي[3].

كما يمكن تعريفها كذلك بأنها: "عمليات التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود والأيدي العاملة"[4].

[1] عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة العربية، 2015 ، ص9

[2] فوزي عبد الرازق، إستارتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، ط 2 ،2016 ص 18

[3] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل ، الطبعة 2، ، 2004 ص

[4] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1 2008،ص9

بشكل عام مفهوم التجارة الخارجية يتمثل في: " المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ ين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات مختلفة". [1]

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تسعى نظريات التجارة الخارجية إلى دارسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي وهناك مجموعة من النظريات المكملة لبعضها البعض حيث أن كل نظرية هي مكملة للنظرية التي سبقتها.

أولا: النظرية الكلاسيكية: كانت هناك عناية كبيرة بنظريات التجارة الخارجية من قبل رجال الفكر الإداري والاقتصـــادي مند القدم لإيمانهم أن التجارة الداخلية يمكن من خلالها انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة دون أية عراقيل ويرون أن تكلفة السلعة تتحدد من خلال العمل المبذول فيها والتي من خلالها يمكن إنتاج السلع، وكلما ازداد العمل ازداد العرض على السلع وقل الطلب وتنخفض الأسعار، أما العناصر التي تتكون منها السلعة المنتجة فقد ارتفعت أسعارها بسبب الطلب عليها في عمليات الإنتاج ومن تم يزيد العرض وينقص حتى تصل إلى حالة التوازن.

وقد كانت النظرية الكلاسيكية نقطة البداية في التجارة الخارجية وان عملية التبادل الخارجية للسلع تعود بالفوائد على الدولة من حيث قدرتها على[2].

– تحديد السلع الداخلة في عملية التجارة الخارجية.

– تحديد نسب التبادل من السلع وعناصر الإنتاج.

وقد قسمت النظرية الكلاسيكية إلى ثلاث نظريات :

1/ نظرية التكاليف المطلقة : تفسر نظرية التكاليف المطلقة التي قدمها ادم سميث أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول استنادا إلى اختلاف التكاليف المطلقة لإنتاج السلع بين الدول.[3]

ولتوضيح فائدة التجارة الخارجية وإمكانية قيامها افترض 'ادم سميث' وجود دولتين هما: انجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين بالنفقة التالية :

[1] جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، ط 1 2013ص11

[2] عطا الله الزبون مرجع سبق ذكره، صـ 74.73

[3] متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1 ، 2011ص 19

السلعة الأولى:

- نفقة إنتاج وحدة المنسوجات في انجلترا ساعة/عمل3

- نفقة إنتاج وحدة المنسوجات في البرتغال ساعة /عمل6

السلعة الثانية:

- نفقة إنتاج وحدة المشروبات في انجلترا 2ساعة /عمل.

- نفقة إنتاج وحدة المشروبات في البرتغال 1ساعة/ عمل 6

جدول رقم1 : تكلفة إنتاج الوحدة من السلعتين مقاسه بساعات العمل

	المنسوجات	المشروبات
انجلترا	3	2
البرتغال	6	1

المصدر :محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، ط 2 ، 2010 ص 140

وبما أن انجلترا تنتج المنسوجات بتكلفة اقل من البرتغال، لذلك يكون سعر المنسوجات في انجلترا اقل من سعره في البرتغال وبالتالي تستفيد من استراد المنسوجات من انجلترا وتستفيد انجلترا من زيادة الطلب على المنسوجات مما يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل.

ويحدث مثل ذلك بالنسبة للسلعة الثانية حيث تنتجها البرتغال وتقوم بتصديرها إلى انجلترا، ولكي تستفيد الدولة من مزايا التخصص وتعود عليها التجارة الدولية بالمكسب على كل دولة أن تمتنع على فرض القيود على التجارة الخارجية.

انتقادات النظرية :

وجهت لهذه النظرية العديد من الاانتقادات منها:

- بعض الدول المتخلفة لا تتفوق تفوق مطلق في إنتاج أية سلعة، وبالتالي لا تستطيع تصدير أي سلعة ولاحتياجها لسلع مستوردة لا تستطيع دفع قيمتها فان هذا قد يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية.

- لصعوبة انتقال عناصر الإنتاج يكفي وجود تفوق نسبي لكي تقوم التجارة الخارجية.

- تعتبر نظرية ادم سميث في التجارة الخارجية امتداد لنظرية في التجارة الداخلة ولكن كلا النوعين مختلف عن الآخر.

– اشترط ادم سميث ضرورة حرية التجارة حتى يمكن تقسيم العمل والتخصص ولكن مبدأ حرية التجارة بهذه الصورة لا يوجد في العصر الحديث.

– تركيز تحليل سميث على جانب عرض الموارد الإنتاجية ولم يهتم بجانب الطلب[1].

– يعطي تحليل سميث تفسير لقيام التجارة الخارجية في حالات خاصة وهي الحالات التي يكون فيها التفوق مطلق.

– تعاني نظرية النفقات المطلقة من المنهج السكوني حيث أنها لم تراعي تغير الشروط في المستقبل وعلى راسها التطورات التكنولوجية التي من شأنها أن تغير المزايا المطلقة لكل بلد.

2/ نظرية الميزة النسبية: من المفترض أنه ليس كل الدول لديها ميزة مطلقة في الإنتاج ففي كثير من الدول وخاصة النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها، بسبب استخدام طرق إنتاج متخلفة غير كفئة علاوة كما هو الحال في الدول النامية، وعلى عدم تمكنها من بناء مشاريع كبيرة للاستفادة من الوفرة في التكاليف المتقدمة اقتصاديا وبالتأكيد في هذه الحالة لا يمكن الاستفادة من نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الدولية.

من هنا جاء جوهر نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو فقد أوضح في كتابه الشهير: "مبادئ الاقتصاد السياسي" الذي صدر سنة 1821مؤكدا أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ، ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الخارجية[2].

بل يكفي أن تتوفر لدى هذه الدول الميزة النسبية في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها

قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة يستند قانون الميزة النسبية على الافتراضات التالية: [3]

– وجود دولتين وسلعتين للتبادل التجاري.

– تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق.

– حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.

[1] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر، ط2 ،2010 ص 143–144

[2] شريف علي الصوص، التجارة الخارجية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1،2013، ص22

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان الأردن، ط2 1010 ص37

– ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة.

– انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية.

– توفر ثروات طبيعية محدودة لكل دولة.

– استخدام نظرية العمل للقيمة تثمين السلع.

– تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

– التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

وعلى ضوء الافتراضـات السابقة يمكن شرح نظرية الميزة النسبية على أساس أن الميزة عكس التكلفة، من خلال المثال التالي:

الجدول 02: مثال للنفع العائد من التجارة الدولية:

	قماش	المشروبات
انجلترا	100	120
البرتغال	90	80

المصدر: محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية 2 ط 152، ص 2010 ،

– النفقات المطلقة في كلتا السلعتين أقل في البرتغال عنها في انجلترا.

– بالنسبة للبرتغال فان التكلفة النسبية لإنتاج وحدة من القماش بالنسبة لتكلفة إنتاجه في انجلترا: التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة القماش في البرتغال/التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة القماش في انجلترا =100/90= 0.9

وكذلك التكلفة النسبية لإنتاج وحدة المشروبات في البرتغال بالنسبة لإنتاجه في انجلترا:

التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة المشروبات في البرتغال/التكلفة المطلقة لإنتاج وحدة المشروبات في انجلترا = 120/80 = 0.66 البرتغال متفوقة نسبيا في إنتاج المشروبات.

فتخصص البرتغال في المشروبات وانجلترا في القماش وتســـتطع البرتغال أن تصدر لاانجلترا وحدة عمل 80 رجل في السنة وتستورد وحدة قماش تكلفتها عمل 90 رجل في السنة وبالتالي توفر 10 أيام من العمل

انتقادات النظرية : وجهت إليها العديد من الاانتقادات تتمثل فيما يلي[1]

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص.42-45

– تعتمد نظرية التكاليف النسبية على نظرية العمل للقيمة.

– تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية علما بأن هذه النفقات تحسب ضمن تكلفة إنتاج السلعة؛

– تفترض النظرية أن جميع الم وارد الاقتصادية في الدولة مستغلة.

– تفترض نظرية الميزة النسبية أن نفقة إنتاج الوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج.

– تفترض النظرية وجود سلعتين ود ولتين يتم التبادل التجاري بينهما.

– تعتمد هذه النظرية على فروض ساكنة.

– ركزت نظرية الميزة النسبية على السلع المستوردة والمصدرة.

– افترض ريكاردو في نظريته أن التبادل التجاري الدولي يتم على أساس المقايضة بالسلع.

3/ نظرية القيم الدولية: لم توضح النظريات السابقة معدل التبادل التجاري بين الدول حتى جاء جون ستيوارت ميل وحدد المعدل الذي يجب أن تصل إليه التجارة الخارجية حتى تصل إلى مرحلة التوازن، وقد سميت تلك النظرية بنظرية القيمة الاقتصادية فلو افترضنا أن هناك دولتين (أ، ب) حيث تنتج الدولة "أ" سلعتين تكلفة إنتاج السلعة الأولى 5 دنانير وتكلفة الثانية 10دنانير، في حين تنتج الدولة "ب" السلعة الأولى بنفس التكلفة التي في الدولة"أ" أي بخمس دنانير و تنتج الدولة الثانية "ب" السـلعة ب15دينار وهنا نلاحظ ارتفاع تكلفة السلعة الثانية في كلا الدولتين مقارنة مع السلعة الأولى والتي تبين أن لدى الدولة "ب" ميزة نسبية في إنتاجها ومن هنا يرى ستيوارت أن تتخصص الدولة "أ "في إنتاج السلعة الثانية لوجود ميزة نسبية لديها[1]

وترك إنتاج السلعة الأولى للدولة "ب" لتميزها النسبي مقارنة مع إنتاج السلعة الثانية ومن ثم يتم التبادل بين الدولتين حيث تصدر الدولة "أ" السلعة الثانية إلى الدولة "ب" وتستورد منها السلعة الأولى وهنا يحدث التوازن في عملية التبادل التجاري عند حد الاكتفاء من قبل الدولتين من السلع المستوردة ويعتمد ذلك على قوى العرض و الطلب لكلا السلعتين:

ومن الافتراضات التي تقوم عليها نظرية القيم الدولية ما يلي[2]

[1] عطا الله الزبون،مرجع سبق ذكره،ص89

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دارالمسيرة للنشرو التوزيع،عمان الأردن، ط2، 2013،ص76

– عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية للدولة الثانية.

– سيعتمد موقع معدلات التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، وكذلك على مرونة هذا الطلب إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية كبير.

– إن لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الدولية فهي تساهم في أن يصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية منخفضا عنه في الدولة الأولى.

ثانيا: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية :

هناك مجموعة من النظريات الحديثة في مجال التجارة الخارجية نذكر منها:

1_نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج (هيكشر–أولين)

يرى واضع النظرية هيكشر وتلميذه أولين الذي شرح تلك النظرية أن عملية التبادل التجاري بين الدول لا يمكن تفسيرها فقط بالفرق في النفقات النسبية لإنتاج السلع في الدول المختلفة ولكن يجب معرفة سبب ذلك التفاوت في تلك النفقات.

وتقوم نظرية (هكشر–أولين) على الافتراضات التالية:

– أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في الدولة الواحدة.

– تختلف السلع فيما بينها من حيث كثافة استخدامها لعوامل الإنتاج.

– أن أذواق المستهلكين ثابتة.

– أن نمط توزيع الدخل معروف في الدول المختلفة.

– أن إنتاج السلع يخضع لظروف ثبات غلة الحجم.

– سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج.

– المعرفة التامة لتحرك عناصر الإنتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان لآخر وفق للعوائد الحدية وفي نفس الوقت تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الإنتاج بين الدول[1]

[1] عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص110–111

انتقادات النظرية :

من بين أهم الاانتقادات:

– تفسيره لااختلافات أسعار السلع وبالتالي للمزايا النسبية التي تتمتع بها البلدان المختلفة حيث كان يرى أولين أن السبب في ذلك يرجع إلى اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج.

– تحاول نظرية (هيكشر–أولين) أن تفسير طبيعة التجارة الخارجية على أساس وجود مزايا نسبية لبعض البلدان على أخرى في إنتاج سلعة معينة.

– تؤكد النظرية على أن الاختلاف النسبي في كميات عناصر الإنتاج هو الأساس في تفسير قيام التجارة الخارجية، وتستبعد دور البحث والتطوير كأحد محددات قيام التجارة الخارجية.

– اشتركت هذه النظرية مع نظرية ريكاردو في إهمالها لانتقال عناصر الإنتاج دوليا. [1]

2_نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (سام ويلسون) :

ترتبط هذه النظرية بنظرية هيكشر أولين، فهذه الأخيرة تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الإنتاج وقد أشار هيكشر سنة 1917 إلى أن التعادل في الأسعار المطلقة لعوامل الإنتاج يعتبر من أهم النتائج المترتبة على التجارة والتي لا يمكن إنكارها.

وفي عام 1948توصل سام ولسون إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون(هيكشر–أولين–سام ولسون) في تعادل أسعار عوامل الإنتاج بين الدول، ووفقا لهذه النظرية القائمة على الوفرة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى قيام التجارة الدولية.

وقد أثبت سام ولسون ذلك باستخدام نموذج (الدولتين،السلعتين،عنصري الإنتاج) وذلك بافتراض عدم وجود ظاهرة انعكاس كثافة الإنتاج وهذا يعني أن التجارة الخارجية تقوم بالدور نفسه الذي من المفترض،أن تقوم به في حال السماح بحرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول كما أنها تساهم في إعادة السماح بحرية توزيع المداخيل داخل الدولة الواحدة[2]

3 _نظرية تشابه دوال الطلب (نظرية ليندر) : إن جوهر نظرية ليندر التي قدمها الاقتصادي السويدي ستيفان ليندر هو الااعتماد على جانب الطلب في تفسير ظاهرة التبادل الدولي واثبات خطأ الاعتماد على

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 191

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 103

جانب العرض، حيث توصل ليندر إلى أن مستويات المداخيل الفردية تؤثر على كثافة التجارة الخارجية بالنسبة للمنتجات الصناعية وتقوم هذه النظرية على الفروض التالية:

– شرطا قيام التجارة طبقا لنظرية ليندر هما أي سلعة لابد أن تنتج وتستهلك في الداخل قبل أن تتحول إلى سلعة تصديرية.

– تجاوب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات إلى الاانخفاض[1]

4_ نظرية ريبزنسكي:

على اثر زيادة عرض عوامل الإنتاج، ويتم تحليلها ودارستها 1955 تعتمد هذه النظرية التي قدمت عام في إطار التحليل الساكن المقارن، وقد تناولت هذه النظرية حالة دولة واحدة تنتج سلعتين باستخدام عاملين من عوامل الإنتاج لكنها لم تصل بعد إلى درجة التخصص الكامل من إنتاج هذه السلعتين، فإذا

كانت أسعار السلعتينين ثابتة وكان في مقدرة عاملي الإنتاج الانتقال بين الصناعتين فان هذه النظرية أثبتت أن زيادة عرض أحد عوامل الإنتاج سيؤدي إلى زيادة حجم إنتاج السلعة التي تعتمد على الاستخدام الكثيف الذي ازداد عرضه، وفي الوقت نفسه سيؤدي إلى انخفاض حجم إنتاج السلعة الأخرى التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للعامل الثاني الذي بقي عرضه ثابتا وقد توصل ريبزنسكي إلى النتيجة التالية: إن معدل الزيادة في حجم إنتاج السلعة الأولى سيكون اكبر من معدل الزيادة من حجم العرض من عامل الإنتاج رغم افتراض ثبات غلة الحجم وثبات طرق الإنتاج [2]

5_ نظرية جون هيكس:

أثر التقدم التكنولوجي على التجارة الدولية ففي حالة وجود دولتين 1953 درس جون هيكس في عام يتصف اقتصاد الدولة الأولى بالنمو والدولة الثانية بالسكون، استنتج عندها أن التقدم العلمي في الدولة ذات الاقتصاد النامي يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بشروط التجارة الدولية خصوصا إذا تحقق هذا التقدم في صناعتها التصديرية كما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب في شروط التبادل الدولي إذا اتجه هذا التقدم إلى صناعاتها المنافسة للواردات.

ولقد قام هيكس بالتمييز بين ثلاثة أنواع للتقدم العلمي:

– التقدم المستخدم لأرس المال.

[1] متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 52

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص105

– التقدم المستخدم للعمل.

– التقدم المحايد.

حيث قدم افتراضـــا يتصف بالتقييد من شأنه أن يجعل نسبة مزج عوامل الإنتاج متساوية قبل تحقيق التغيير العلمي وبعده، كما يجعل التقدم العلمي وفقا للمعايير السابقة محايدا، وبناءا على هذا الافتراض فقد توصل هيكس إلى النتيجة التالية: "إذا اختص التقدم العلمي بإحدى السـلعتين المنتجتين مع ثبات أسعارهما النسبية لابد وان ينخفض حجم الإنتاج المطلق من السلعة الأخرى"[1]

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور هذا النوع من التبادل، ويمكن إرجاع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم انه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم، ومهما كانت قدارتها الاقتصادية فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن.

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية :

لا نستطيع حصر أسباب قيام التجارة الخارجية في عامل وحيد وبالتالي يمكن القول أن مجمل الأسباب التي أدت إلى قيام التبادل الدولي هي:

– المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية حيث تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية واستيراد السلع ذات الندرة النسبية، الأمر الذي يحقق لها ميزتين في نفس الوقت أولهما تصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي، وثانيهما الحصول على سلع تستوردها من الخارج بأسعار تقل نسبيا عن تكلفة إنتاجها محليا.

– اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم في الحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.

– ارتفاع المستوى المعيشي لبعض الدول أدى إلى رغبتها في تصريف منتجاتها[2].

– التطور التكنولوجي والصناعي خلق رغبة لدى الدول التي لا تمتلك هذه التقنيات الحديثة لاكتسابها.

– حاجات الدول الصناعية خاصة إلى الموارد الأساسية يدفعها إلى التعامل مع الدول التي لها فائض.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص107–106

[2] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 14

– النمو المتزايـد والمستمر للسكان لكامل مناطق العالم، وبهذا تتازيد حاجات البلد إلى إشباع ر غبات المواطنين المتزايدة أمام عجزه عن تلبية جميع تلك الحاجات ليظهر ايجابيات دور التبادل الدولي.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

تظهر أهميتها في أنها تمثل :

– الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على ،وضع العمالة وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح.

– استيارد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل وبالتالي المساهمة في عملية التصدير وزيادة المداخيل والناتج القومي.

– المساعدة في زيادة رفاهية البلاد وذلك عن طريق توسيع قاعدة الاختيارت فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

– تعتبر مؤشر جوهري على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير والاستراد.

– الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية لعبور الآمن وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والنامية.

– دارسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية.

– نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة.

– تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات الطلب والعرض.

– إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأأخرى المتعامل معها.[1]

– المساعدة في زيادة رفاهية البلاد وذلك عن طريق توسيع قاعدة الاختيارت فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

– تعتبر مؤشر جوهري على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير والاستراد.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21

– الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والنامية[1].

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

أمام حتمية التبادل التجاري بين مختلف الدول كان لابد من وضع إجراءات ووسائل توجه هذا التبادل وهذا ما يطلق عليه بالسياسات التجارية وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاثة مطلب:

المطلب الاول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: انواع سياسات التجارة الخارجية واهدافها واهميتها .

المطلب الثالث : تحرير التجارة الخارجية .

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية من بينها نذكر:

يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها: "برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة" .[2]

وتعرف أيضا على أنها: " مجموع الإجراءات التي تنتهجها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى قصد تحقيق أهداف معينة كإعادة تنمية الاقتصاد الوطني، تحقيق الاكتفاء الذاتي .[3]

وفي تعريف آخر: "هي مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية المستخدمة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول".

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الخارجية عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي يختلف تطبيقها من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى بهدف تقييد التجارة أو تحريرها.

[1] فوزي عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص 19

[2] فوزي عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص 70

[3] رمزي محمود، منظمة التجارة العالمية: قلعة استنزاف موارد الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر،ص51

المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية وأهدافها وأدواتها

أولا: أنواع سياسات التجارة الخارجية

تقسم سياسات التجارية الدولية من طرف الاقتصاديين إلى نوعين رئيسين وهما:

– سياسة الحماية.

– سياسة الحرية.

1_ **سياسة الحماية** : مذهب حماية التجارة هو أن لا تترك الدولة تجارتها الخارجية حرة طليقة من كل قيد او تقييدها بوسائل الحماية المختلفة، رعاية لمصالحها وأهدافها الوطنية [1]

ويعتمد أنصار مذهب الحماية على الحجج التالية:

– حماية الصناعة الناشئة، حيث أن تكاليف الإنتاج للصناعة الناشئة تكون مرتفعة وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة.

– الحماية بغرض تنويع الإنتاج، فقد يؤدي التخصص في صناعة أو عدد من الصناعات إلى التركيز في المنتجات وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد.

– حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية المتوفرة على الخبرة الفنية وثقة من الوجهة التسويقية.

– جذب رؤوس الأموال الأجنبية، إن فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع والخدمات يعتبر حافز للاستثمار حيث تقوم الشركات بإقامة فرع لها في هذه الدولة لتجنب تلك الرسوم وبالتالي تؤدي الحماية إلى زيادة الدخل ورفع معدل الربح. [2]

2_سياسة الحرية: تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى.

ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية ترتكز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات [3]

و يعتمد أنصار مذهب الحرية على الحجج التالية :

---

[1] فوزي عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، ص75

[2] محمد أحمد السريتي،اقتصاديات التجارة الخارجية،مؤسسة رؤية للطباعة والشر والتوزيع، الإسكندرية،2008 ،ص105

[3] بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3 مذكرة مقدمة 2012 –2011 ص28

– إن حرية التجارة تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية، وأن الحماية ستؤدي إلى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة وعلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفارد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة.

– إن الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتحميل المستهلكين هذه الزيادة. [1]

– تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني و تحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.

– إن حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلى في ظل الحماية.

– إن حرية التجارة ساعد في الإنتاج الكبير وبخاصة البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل، نظرا لقلة الطلب على السلع التي تنتجها لذلك فهي تحتاج إلى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يتأتى عن طريق الحرية التجارية.

ثانيا: أهداف السياسات التجارية:

تسعى السياسات التجارية المتبعة إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة لأخرى ولعل أهمها:

1_الأهداف الاقتصادية وتتمثل فيما يلي:

– زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها

– حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ودعم حركة التنمية.

– حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق، الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة.

– حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة الحديثة العهد في الدولة، حيث يجب توفير الظروف الملائمة لها.

– حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، كحالات الانكماش والتضخم.

[1] فيصل لوصيف، اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة1970.2012 مقدمة مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف1 2013.2014 ص17.18

إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وعادته إلى التوازن ويحدث هذا عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه وكان هناك عجز في ميازن المدفوعات ولتحقيق التوازن تلجأ الدولة إلى التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.[1]

2_الأهداف الاجتماعية :

وتتمثل في :

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.

– إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.

– العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.

3_الأهداف السياسية والإستراتيجية:

ومن أبرزها ما يلي:

– توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

– تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.

– العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة و غيرها من السلع الإســتراتيجية خصوصا في مجال الأزمات والحروب. [2]

ثالثا: أدوات سياسة التجارة الخارجية

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي تتخذ العديد من الإجراءات التي تؤثر في علاقتها التجارية مع الشركاء الاقتصاديين، لذلك فهي تختار العديد من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية وفي مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية وتتمثل هذه الوسائل في ما يلي:

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص72.71

[2] فيصل لوصيف، مرجع سبق ذكره،ص17

1_ الوسائل السعرية :

_الرسوم الجمركية: الرسم الجمركي هو ضـــريبة تفرضها الدولة على السلعة بمناسبة عبورها الحدود الوطنية في شكل صـــادرات أو واردات، حيث أن مجموع الرسوم المطبقة يكون التعريفة الجمركية وهي عبارة عن جدول يوضع لدى كل دولة.

أما النظام الجمركي فهو مجموع القواعد والإجراءات التي تطبقها إدارة الجمارك في الدولة، وتعتبر التعريفة الجمركية من بين الأدوات الأساسية التي تلجأ إليها الحكومة لتسوية علاقاتها التجارية الدولية، وتفرض الرسوم الجمركية عادة على الواردات من دون الصـــادرات، فالرسوم على الصـــادرات نادرة الحدوث إلا في بعض الدول المتخلفة، وهناك عدة أنواع من الرسوم الجمركية هي: رسوم قيمية، رسوم نوعية، رسوم مالية، رسوم حمائية، وفي الكثير من الأحيان يلعب الرسم دوار مزدوجا فهو يمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايته للأسواق المحلية، ويصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين إذ يقترح "هابرلر" أن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي الرسم المفروض.[1]

_الإعانات : يقصد بها تلك المساعدات والمزايا النقدية المباشرة وغير المباشرة كالإعفاء من الضـــرائب أو تخفيض تكلفة السلع المعدة للتصدير التي تقدمها الدولة للتصدير حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة من أجل كسب أسواق في الخارج، وكذلك الإجراءات التي يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية.

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة الإعانة بأنها: " كل تدخل للسلطات العمومية من شأنه أن يمنح ميزة للمستفيد من هذا التدخل"[2]

وقد تكون الإعانات مباشرة تتمثل في مبلغ نقدي يحسب على أساس القيمة أو النوع أو قد تكون غير مباشرة كالإعفاء من الضرائب أو الاستثناء من بعضها أو خفض نسبتها أو إعادة ما دفع منها أو تحمل التكاليف أو جزء منها المترتبة عن الاشتراك في المعارض الدولية.

والأصل أن تدفع الإعانات إلى المصدرين تمكينا لهم من ممارسة النشاط في الأسواق الخارجية لتحقيق النجاح في كمية الصادرات وكيفيتها نوعا وخدمة مما يساعدهم على المنافسة والبيع بأسعار أقل حيث أنه من الممكن أن تدفع إلى المستوردين أيضا كجزء من السياسة التموينية لكي يتمكنوا من البيع في الداخل بأسعار أقل من أسعار الشراء . [3]

[1] حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دارسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012/2013،ص 72

[2] مجدي محمود شهاب،الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية،1996، ص149

[3] حمشة عبد الحميد مرجع سبق ذكره، ص22

_الإغراق: تختلف تعاريف الاغراق من كاتب لآخر والتعريف الشائع له هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفته أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية .[1]

_تخفيض سعر الصرف: يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا على قيمة الوحدة النقدية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظاهر قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية وبرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة في مقدمتها علاج الاختلال في ميازن المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج. .[2]

_الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف أن تقوم الدولة بوضع قيود على التعامل في الصرف الأجنبي من شأنها القضاء على سوق الصرف الحر واحتكار الدولة لعمليات بيع وشـراء العملات الأجنبية، ففي ظل الرقابة على الصرف يتنازل المصدر عما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى السلطات النقدية مقابل الحصول على ثمنها بالعملة المحلية على أساس سعر معين كما أنه على المستورد أن يتقدم إلى مراقبة النقد بطلب شراء العملات الأجنبية التي يريدها [3]

2_ الوسائل الكمية :

_ نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص ذلك النظام الذي تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معينة من الزمن.

وقد تعددت صور تطبيق هذا النظام منذ 1931ولقد كان أول تطبيق لهذا النظام في فرنسا وبلجيكا عام شاع استخدامه إبان الكساد العظيم إلى الوقت الحاضر.

فهناك نظام الحصص المانعة وهي ، حيث يؤدي نظام الحصص إلى نفس النتائج التي تحققها التعريفة التي تمنع الاستيراد تماما وهي تشبه التعريفة المانعة من حيث الأثر على الواردات وتقييد حرية التجارة وقد يبدو

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص247

[2] ارشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971،ص324

[3] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره،ص24

مما سبق أنه لا فرق بين هاتين السياستين التعريفة ،حيث يتحقق التوازن في السوق المحلي والحصص ولكن في الواقع يرى الاقتصاديون أن هناك فروق جوهرية [1]

فالتعريفة تخفض أسعار الضرائب كضرائب الدخل مما يخفض من أعباء المستهلكين المحليين، حيث يؤدي نظام الحصص إلى تسرب الأرباح الناجمة عن ارتفاع الأسعار إلى جيوب المصدرين والمستوردين الذين سيسعدهم الحظ بالحصول على حصة الاستيارد أو تراخيص الاستيراد لذلك يرى الاقتصاديون أن التعريفة تمثل أخف الضررين طالما تحرر التجارة.

_ تراخيص الاســـتيراد: في ظل هذا النظام يشرط حصول المستوردين مسبقا على تراخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الاستيراد ويتم تحديد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية سابقة.

3_ الأساليب التنظيمية:

إن الإطار التنظيمي الذي تتحقق في نطاقه المبادلات التجارية ينطوي على عدد من المواضـــيع المتصلة بالسيادة التجارية، وبالتالي تخطيطها ولعل أهم ما يمكن التطرق إليه بهذا الصدد هي المعاهدات التجارية والاتفاقات والاتحادات الجمركية وأخيار الإجراءات الإدارية الخاصة بها[2]

وفيما يلي عرض موجز لها:

_ المعاهدات التجارية: يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي غير أن أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية لأنها تنص على شرط امتياز الدولة الأولى بالرعايا حيث ينعكس هذا على زيادة التبادل التجاري وتنظيم أمور الصـادرات والواردات يجاباٍ وبالتالي تأثيرها على ميازن المدفوعات سلبا واجابا [3]

_ الاتفاقيات التجارية:هناك ما يميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة وذلك من الناحية الشكلية والموضوعية، فالاتفاق أقصر مدة من المعاهدة، كما أنه يتناول جانبا محددا، وهو يعقد بواسطة وزارة الاقتصاد أو التجارة، في حين أن المعاهدة تعقد في العادة عن طريق وزارة الخارجية، وتتضمن الاتفاقيات نوع من المنتجات التي يشملها التعاون، حيث تسجل في قوائم الاستيراد والتصدير الملحقة بالاتفاق وقد ينطوي الاتفاق على نص يبين الإجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ومنح التراخيص اللازمة لذلك فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير كما يشار

[1] محمد محمد البنا، الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004 ،ص197

[2] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره،

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 204 ،ص308

إلى المدة وطريقة تمديده وتشكل لهذا الغرض لجنة مشتركة لوضع بنود الاتفاق موضع التطبيق ومن أمثلتها اتفاقيات الدفع التي توضح أساليب تسوية الحسابات المترتبة على الارتباطات التجارية والمالية يتم فيها تبيان طبيعة العملة التي تسوي بها العمليات وتسجيل العمليات الحسابية في البنك المركزي ومدة الائتمان [1]

_ الاتحادات الجمركية: يتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الغاء كافة القيود الجمركية عليها ويختلف عنها في أنه يلزم الدول الأعضاء إلدول الأعضاء وا بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول خارج الاتحاد، وأشهرها إتحاد البينيلوكس الذي يتكون من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وأنشئ في لندن سنة1944 [2]

_ المناطق الحرة: يعد هذا النظام من أبرز الااستثناءات التي تخرج عن قاعدة تطبيق مختلف أنواع

القيود الجمركية، وبفضل غيره من الاستثناءات وبالرغم من أن المناطق الحرة هي جزء من إقليم الدولة إلا أنها تعتبر خارج حدودها الجمركية مع وجودها داخل الحدود السياسية، ومن مظاهر ذلك تداول السلع والبضائع بحرية تامة وتجري في المناطق الحرة عدة عمليات منها تخزين بضائع الترانزيت والبضائع المعدة للتصدير إلى الخارج بعد دفع الرسوم الجمركية عليها [3]

_ الإجراءات الإدارية: ويقصد بها جميع الوسائل التي ترمي إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية وتضع عقبات جديدة في سبيل الاستيراد من الخارج بهدف حماية السوق الوطني بتدابير أهمها :

– التعنت في تطبيق إجراءات التعريفة الجمركية نفسها إذ يمكن اعتباره حاجز جمركيا فعالا فتقوم السلطات بسحب البند على السلعة المستوردة فتسهل بذلك الاستيراد أو تقيده .

– التعنت في تقسيم قيمة الواردات لزيادة قيمة الرسم الذي يتوجب دفعه.

– التعنت في تطبيق الشروط الصحية لإضعاف المركز التنافسي للسلع المستوردة مقارنة مع السلع المحلية.

– التضـــيق على المندوبين التجاريين الذين يقومون بأعمال الدعاية لمنتجاتهم بواسطة التعنت في إجراءات إقامتهم ومقاطعة منتجاتهم أو فرض الرقابة على الصرف وتعقيد إجراءات الدفع إلى الخارج.

[1] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت ،ط1، 2010،ص30

[2] محمد سيد عابد مرجع سبق ذكره ص257

[3] حمشة عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص25

المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب و حركة السلع و الخدمات بين دول العالم ،مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال هذه القيود، و تقوم منظمة التجارة العالمية بمساعدة الدول الراغبة في تحرير تجارتها الخارجية، و ذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة و متنوعة، من بينها تحقيق النمو الاقتصادي و القضاء على الفقر و غيرها من الأهداف الأخرى.

اولا: مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وكذا شروط نجاحها .

1_ مفهوم تحرير التجارة الخارجية:

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على: "أنها جملة من الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات و هي عملية تستغرق وقتا طويلا " [1]

ويعرف أيضا على أنها: " التخلي بشكل عام عن قيود التجارة و أسعار الصرف ".

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية ، و أسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير و الإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، و قد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، و هي تعني:

أ- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

ب-تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة و الحد من درجة تشتتها.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التغير في الأسعار النسبية مما يتيح عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل، و منه في النهاية إعادة توزيع المداخيل و يشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية

[1] قدي عبد المجيد،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط: 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط: 1، 1002، ص: 109.

للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشـــكال القيود الكمية و تحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية و تعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.

2-شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام أسـعار الصـرف....)، و اسـتنادا إلى التجارب السـابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية، فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها:

_ يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، و أسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

_أن تكون السياسات الأخرى -خاصة المتعلقة بالاستثمار و الأسعار- تعمل في اتجاه التحرير و دعمه

_من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصـص و القيود و الكية المماثلة و التي يمكن في البداية اسـتبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضـــفي نوعا من الشـــفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية و حجم هذا الانتفاع.

_من المفيد قبل المشـــروع في إجراء تخفيضـــات في مســـتويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصـادرات و يتم الإجراءات جنبا إلى جنب مع تخفيض سـعر الصـرف ليمكن من تحقيق مكاسـب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات و الإنتاج و العمالة.

_يتوقف نجاح واســـتمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشـــجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، و تقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير. [1]

ثانيا أسباب ومزايا تحرير التجارة الخارجية

1_أسباب تحرير التجارة الخارجية:

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصـلاحات هيكلية تنتهجها الدول، و ذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها:

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص: 130، 133.

_تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول و اتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن. [1]

_الضغوط التي مارستها و تمارسها المؤسسات الدولية و بعض الدول الغربية، و ذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية حيث أجمعت الدول الغربية و المؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، و مارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية

_تزايد عدد التجاري الناجمة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و أن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري و تشجيع الصادرات Export promotion قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات Import substitution المبنية على حماية الصناعات، و كمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا. [2]

2 _مزايا التجارة الخارجية:

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع و المزايا للدول النامية منها:

– تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، و هذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.

– التقليص من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة و تحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.

– المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي: ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواق واسعة، ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ و المصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعنية، و هذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية.[3]

– أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات)موازنة الميزان التجاري(في غالب الأحيان.

– زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر و تحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة.

– تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من اختيارات السلع.

---

[1] عطا اللهبن طيرش، " اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية " –دراسة حالة الجزائر–مذكرة ماجستير ،تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي غرداية 1033/1030، ص: 11.

[2] عطا الله بن طيرش،مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[3]قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص: 199، 130.

– تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية و اقتصاديات الحجم الكبير.

– انفتاح التجارة يزيد استخداما لتكنولوجيا الجديدة.

–يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية.[1]

ثالثا : مراحل تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق إلى عدة م ارحل من تحرير التجارة الخارجية ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

المرحلة الأولى: 1498 / 1763

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة و غزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، و هي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثول وميودياز" Bartholomew Diaz" 1488و اكتشاف كريستوف كولومبس Christoph Colombs لأمريكا، و فتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكوندوقاما" Vasco de Gama" عام 1498، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

المرحلة الثانية1883/1763

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر والذي كان مركزه "إنجلترا" و التي كانت تعتبر في ذلك الوقت اب الاقتصاد العالمي، و يتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة ،مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات و التي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية .

المرحلة الثالثة1980/1883:

ظهورت هده المرحلة مع ظهور او شركة متعددت الجنسيات " Standard oiltust" لجون روكفلر "John D Rockefeller" وعليه من مميزات هده الفترة ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الرابعة: 1980 / الوقت الحالي:

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات و التي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية و التكنولوجية و التي تتعدى حدود البلدان و سلطة الدول بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، و التي من شروطها سياسة الانفتاح و تبني اقتصاد السوق، و في هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة و التي تدل على اندماج أسواق

السلع و عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، و زيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها. [1]

رابعا: آثار تحرير التجارة الخارجية

يمكن التطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الآثار نستعرضها كما يلي:

1-الآثار السلبية:

في ظل الاقتصاد العالمي الذي تتزايد درجة استقلاليته، و رغم فوائد تحرير التجارة)العالمي(الدولية، إلا أنه و مع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول بدأ الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه وخاصة على الدول النامية، و تزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات.[2]

وفيما يلي نذكر بعض هذه الآثار السلبية على الدول النامية:

_ يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول من أكفأ العناصر الإدارية و الفنية و فئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج و يكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل. [3]

_ فرض ضغوط على المشروعات المحلية و كيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لا سيما في السوق الوطنية

_ إن تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة.

_ هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي.

_ إن تحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، و بذلك تزيد معدلات البطالة.

_ يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة و زيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

_ يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلبا على اقتصادياتها.

---

[1]صدر الدين صواليلي،" النمو و التجارة الدولية في الدول النامية "، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزئر ،1002/1003، ص ص: 22، 22.

[2]محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001 ص: 2.

[3]السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليح ، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001، ص: 23.

_ يعتبر تحرير التجارة الخارجية سببا يخسر الحكومة في حصيلتها الجمركية. [1]

_ يساعد تحرير التجارة الخارجية في دعم موقف المحتكرين و يقضي على المنافسين الصغار في السوق[2].

2_الآثار الإيجابية:

إن التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي و التحول نحو العولمة تسارعت الخطى و الضغوط من أجل تحرير التجارة الدولية، إذ أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من أجل التغلب على مشاكلها التسويقية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية التي يخلفها هذا التوسع و نتناول منها ما يلي: [43]

_ تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج و الموارد المتاحة بتكلفة منخفضة.

_ البحث عن أسواق جديدة و ذلك من أجل ضمان زيادة الصادرات التي بدورها تؤدي إلى رفع المدخولات المالية للدولة[4]

_ يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث و التطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها و بالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية و الحد من التبعية المطلقة.

_ إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية و تصدرها أسواق الدول المتقدمة.

_ زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، نتيجة تحرير التجارة الخارجية و ذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية.

_ ينعكس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي.

_ إن تحرير التجارة الخارجية يسهل من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.

_ يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية و استغلالها بطريقة مثلى، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول.[5]

---

[1]محمد قويدري،انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد:03، 2001، ص: 11.

[2]أحمد فاروق غنيم ،تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،2009ص: 1.

[3]مدني بن شهرة ،الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ،2001، ص:31.

[4]عبد المطلب عبد الحميد ،الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001، ص: 339.

[5]ناصر عدون، محمد منتاوي، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر ،2001، ص: 39.

_ تســـمح عملية تحرير التجارة الخارجية من إلغاء الحواجز التجارية مما يســـهل التجارة بين الدول و يفتح الأبواب أمام انسياب المعاملات بين البلدان.

_ يســـاعد تحرير التجارة الخارجية في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف و بالتالي يهيئ للمســـتثمرين و المستخدمين بيئة عمل تشجع التجارة و الاستثمار.[1]

_ ترتبط عملية تحرير التجارة الخارجية بمسألة تشجيع التنمية و الإصلاح الاقتصادي و بالتالي فهي تعود بالنفع على الدول.

_ إن تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع و خدمات عديدة و متنوعة، و بأسعار غالبا ما تكون أرخص من مثيلاتها في السوق المحلية.[2]

المبحث الثالث: الميزان التجاري

وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: مفهوم الميزان التجاري وكيفية حسابه.

المطلب الثاني: اهمية الميزان التجاري ومكوناته

المطلب الثالث: انواع الميزان التجاري.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وكيفية حسابه

أولا: مفهوم الميزان التجاري: الميزان تجاري :(Balance of Trade) هو بيان إحصـــائي يختص بالتجارة الدولية إذ يُدرج على طرفيه قيمة الصـــادرات والواردات، ويُقصـــد بالصـــادرات قيمة المنتجات التي أنتجت داخل البلد وبيعت لمقيمين في الخارج، أما الواردات فهي قيمة المنتجات التي اســـتُقْدِمَت من خارج البلد.

يعتبر الميزان التجاري من المؤشـــرات الاقتصـــادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول. وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات .

ثانيا: كيفية حساب الميزان التجاري:

يُحسب الميزان التجاري عبر طرح الواردات من الصادرات، ويكون صافي نتيجته إما فائضاً إذا كانت قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات، أو عجزاً إذا كانت قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، وإما توازناً إذا تساوت قيمة الصادرات مع قيمة الواردات[3] .

[1] ياسر الحويش ،مبدأ عدم التدخل و اتفاقيات تحرير التجارة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2003، ص: 399.

[2] احمد فاروق غنيم، مرجع سابق، ص: 33.

[3] الميزان التجاري واقتصاد المقاومة , صحيفة الثورة السورية , نسخة محفوظة 05-04-2020على موقع " واي باك موشين"

المطلب الثاني: أهمية الميزان التجاري ومكوناته

اولا: اهمية الميزان التجاري

تبرز أهمية الميزان التجاري عند تحليل مكوناته لمعرفة هيكل اقتصـــاد بلد ما، ففي الدول النامية تكثر الصادرات من المواد الخام وترتفع الواردات من الخارج، وتمثل الصادرات النفطية القسم الأكبر من صادرات الدول الخليجية، بينما تمتاز الدول الآسـيوية بصـادرات المنتجات منخفضـة التكلفة، وتختص بعض الدول الأوروبية بصادرات المنتجات عالية التقنية .

– يختص الميزان التجاري بالتجارة الخارجية، لذلك عادة ما نجد أســاســاً معيناً لاحتســاب القيمة في حالة الصـادرات يُطلق عليه أسـاس "فوب(Free On Board. FOB) "، أي قيمة الصـادرات مضـافاً إليها كل التكاليف المتعلقة بنقل السـلع من مكان التصـنيع إلى وسـيلة النقل (الباخرة مثلاً)، بينما عادة ما تُحسـب الواردات على أساس "سيف (Cost Insurance Freight. CIF) "أي قيمة الواردات متضمنة تكاليف النقل والتأمين على الشحنة حتى وصولها للمشتري.[1]

_ تعتمد بعض الدول على أسلوب ربط الصـادرات بالواردات من أجل الحفاظ على مسـتوى مناسـب من النقد الأجنبي، لأنّ الواردات تقوم على إنفاق العملات الأجنبية، بينما تولّدها الصادرات.

– يُحلَل الميزان التجاري لمعرفة حجم كلّ منهما وتحديد الحجم المتاح للواردات كنســبة من الصــادرات أو بالعكس.

ثانيا: مكونات الميزان التجاري

يتكون الميزان التجاري من مجموعة من المنتجات الاقتصادية

1_ السلع والخدمات: التي تؤثر على نحو مباشر في قيم الصادرات والواردات على النحو التالي

2_البضائع: عبارة عن مواد ملموسة تُنتج محلياً، وتوفر الجانب الغذائي، وإمدادات الطاقة المختلفة.

3_الخدمات: تعتمد على المورد البشري، وتحمّله المسؤولية وتأدية المهام المختلفة في مختلف القطاعات.

تتأثر أسعار السلع والخدمات بعوامل عدة؛ بما في ذلك هامش الربح الذي يحدده حجم العرض والطلب ويتأثر بالظروف الاقتصـادية المختلفة، والتكلفة الإنتاجية للسـلعة أو الخدمة، والطلب الأجنبي الخارجي لاسـيما في حال كانت العملة الأجنبية أعلى من العملة المحلية الأمر الذي يرفع سعر الصادرات.

المطلب الثالث:" أنواع الميزان التجاري

يشمل الميزان التجاري نوعان هما:

1–الميزان التجاري الملائم Favorable Balance of Trade) يشــير إلى الوضــع الذي تكون فيه صــادرات الدولة أكثر من وارداتها، وتشــجع معظم البلدان وتميل إلى تفضــيل الفائض التجاري، وذلك لأن

[1] البعلبكي, منير (1991)، "الميزان التجاري"، موسوعة المورد، موسوعة شبكة المعرفة الريفية، مؤرشف من الأصل في كانون الأول 2013.,اطلع عليه بتاريخ 15 ماي 2022

التجارة الفائضـــة تســـاعد في تحقيق ربح عن طريق بيع المزيد من المنتجات إلى الدول الأجنبية، ما يســـمح بدوره للبلدان بتعزيز تعزز المستوى المعيشي لسكانها وإدرار المزيد من الدخل.

2-الميزان التجاري غير الملائم: (Unfavorable Balance of Trade) وهو حالة زيادة الواردات عن الصـادرات، ما يسـبب عجزاً تجارياً، حيث تصـدر البلدان التي تعاني من عجز تجاري المواد الخام، وتسـتورد عدداً كبيراً من

المنتجات الاسـتهلاكية. ونتيجة لذلك، تعجز الأعمال التجارية المحلية عن إضـافة قيمة إلى منتجاتها بسـبب نقص الخبرة والمهرات. وتغدو هذه الاقتصاديات مع مرور الوقت معتمدة على أسعار السلع العالمية[1]

[1] البعلبكي، منير (1991)، "الميزان التجاري"، موسوعة المورد، موسوعة شبكة المعرفة الريفية، مؤرشف من الأصل في كانون الأول 2013.,اطلع عليه بتاريخ 15 ماي 2022

خلاصة الفصل:

مهما اختلفت التعريفات حول مفهوم التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية، إذ يتأثر هذا القطاع الاستراتيجي بعوامل متعددة) طبيعية ،اقتصادية.....(قد تحد من تطو ره وتوسعه.

أما فيما يخص السياسات التجارية فقد وضع أنصار تقييد التجارة الخارجية حججا و أدوات لتبرير موقفهم ،كما دافع أنصار الحرية عن موقفهم و أتوا بحجج و أدوات لدعم ذلك.

بالمقابل ان انطلاقة تحرير التجارة الخارجية بدأت من الاتفاقيات الثنائية ثم توسع ليشمل اتفاقيات متعددة الأطراف ثم إلى مناطق حرة و اتحادات جمركية في ظل ظهور المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما ادى إلى مزيد من تحرير التجارة الخارجية.

من خلال دراستنا طوال المسار الدراسي والبحث العلمي نستنتج أن التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما تقوم به، كونها تربط الدول ومنفذ لتصريف فائض الإنتاج الزائد عن حاجة السوق المحلي.

أما نظريات التجارة الخارجية فقد عرفت تطورات كبيرة على أيدي مفكرين متعددين خلال مراحل تاريخية مختلفة في تفسيرهم لقيام التجارة الخارجية مابين الدول، حيث نجد أن هذه النظريات عبارة عن

حلقات متصلة ببعضها البعض فكل نظرية هي امتداد أو مكمل للنظرية التي سبقتها، إذ لم تستطع أي نظرية من النظريات السابقة وضع تفسير علمي كامل لتلك العلاقات التجارية القائمة بين الدول.

أما فيما يخص سياسات التجارة الخارجية فقد تنوعت حسب رأي الاقتصاديين إلى سياستين، سياسة تقييد حرية التجارة الخارجية وهي سياسة الحماية وسياسة ترفع كافة القيود عن التجارة الخارجية وهي سياسة الحرية.

أما تحرير التجارة الخارجية فهي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة لتعمل على تدفق التجارة الخارجية عبر الحدود الدولية التحقيق أهداف اقتصادية معينة.

الفصل الثاني
دراسة تحليلية لأثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري حالة الجزائر من (2000 إلى 2021)

مقدمة الفصل:

عرفت السياسة التجارية في الجزائر مجموعة من التغيرات تماشيا مع المعطيات و الإمكانات الاقتصادية المتاحة من جهة ، و تأثير العالم الخارجي من جهة أخرى ، منذ استقلال الجزائر و إلى يومنا هذا. و سنتطرق لأهم المحطات التي مرت بها التوجهات و السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر ، و لكن أولا لا بد من تحديد مفهوم السياسة التجارية و كذا أنماطها .

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة التجارية في الجزائر

وقد قسمنا هذا المبحث الى ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : مفهوم السياسة التجارية الجزائرية مابين الحمائية والتحرير.

المطلب الثاني: مرحلة السياسة الحمائية لتجارة الخارجية في الجزائرمن 1962الى1989 .

المطلب الثالث: مرحلة سياسة التحرير لتجارة الخارجية في الجزائرمن 1990الى2021 .

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية و أشكالها

1- مفهوم السياسة التجارية :

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، و الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، و قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف و إقرار التوازن في ميزان المدفوعات".

كما يطلق مصطلح السياسة التجارية على اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حمائية)، و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق ".[1]

وبالتالي فإن الحكومات تفرض العديد من القيود على التعاملات الدولية و التي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية تتمثل في:

- الرسوم الجمركية، و هي ضرائب على السلع المستوردة.

- الحصص على الواردات، و التي تضع حدا أقصى للكميات من سلعة ما و التي يسمح بما للدخول إلى الدولة.

- دعم الصادرات، حيث تدفع الحكومة للمصدرين مبلغا من الأموال على كل وحدة من المنتجات التي يقومون بتصديرها، و ذلك بغرض تعزيز موقفهم التنافسي في الخارج.

- الرقابة على الصرف، و فيه تقوم دولة ما، بتقيد قدرة مواطنيها على تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية.

[1] مجلة البديل الاقتصادي الأستاذين عبد الحفيظي أمحمد وشتاحة عمر .اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية - الجزائر نموذج ,ص 2

2- أشكال السياسة التجارية :

يقسم الاقتصاديين السياسة التجارية إلى نمطين أساسيين و هما السياسة الحمائية و سياسة الحرية.

كما أن هناك نمط ثالث يعتبر مزيج بين التركيبتين السابقتين .

أ- السياسة الحمائية :

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها :

- تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشـريعات و اتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصـد حماية سـلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.

- قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأسـاليب كفرض رسـوم جمركية على الواردات أو وضـع حد أقصـى لحصـة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشـطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية .

و يدعم أنصار الحماية موقفهم بالحجج التالية :

- تقييد الواردات و انخفاض حجمها مما يدفع المستهلك إلى التوجه للسلع المحلية.

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية .

- توفير الموارد المالية من خلال التعريفة الجمركية .

- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة [1]

ب- سياسة الحرية :

هو الوضـع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية ، حيث ينادي أنصار سياسة التحرير بأن تكون التجارة حرة خالية من القيود و العقبات ، فلا يجوز فرض أي قيود تعوق من تدفق السـلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصـادرات أو الواردات ، و ينظر المؤيدون لهذه السياسـة بنفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية ، أي على أسـاس أنها مظهر من مظاهر التعاون البشـري، بصـرف النظر عن الحدود الجغرافية و السـياسـية التي تفصل بين البشر .

و يعتمد أنصار مذهب تحرير التبادل الدولي من القيود على عدة حجج ، في تأييد وجهة نظرهم ، أهمها:

- أن الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج.

[1] البديل الاقتصادي مجلة سبق ذكرها . ص 3 و4

- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية .

- الحرية تشجع التقدم الفني.

- الحرية تحد من قيام الاحتكارات.

- الحرية تساعد على الإنتاج الكبير .

المطلب الثاني : مرحلة السياسة الحمائية للتجارة الخارجية من 1969الى1989.

فقد ورثت الجزائر منذ الاستقلال اقتصاد هش و بني تحتية مهدمة ، مما حتم على الدولة التوجه نحو حماية الصناعات المتاحة و الإنتاج المحلي لعدم قدرته على المنافسة مع السلع الأجنبية ، ونظرا لتحكم فرنسا في الحركية التجارية ، فقد تجسدت الحماية في الرقابة من خلال :

1-الرقابة على الصرف :

حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرارا في سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة.

2-الرسوم الجمركية :

في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة و تم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية.

3-نظام الحصص و التجمعات المهيمنة للشراء :

عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص و إنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، و التي استنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية و كان الهدف من هذا الإجراء:[1]

إعادة توجيه الواردات؛ كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة؛ حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

و منذ السبعينات تغير التوجه في السياسة التجارية الجزائرية نحو إحتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال إنشاء هيئات عمومية متخصصة كل حسب قطاعها ، كما عرفت هذه المرحلة مجموعة من الإصلاحات كالثورة الزراعية .

[1] البديل الاقتصادي مجلة سبق ذكرها . ص 34

-المطلب الثالث: مرحلة سياسة التحريرلتجارة الخارجية في الجزائر من 1990الى2021.

تميزت هذه المرحلة بالتوجه نحو إعطاء حرية أكثر للتجارة الخارجية تمهيدا لانضـــمام الجزائر المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة ، فكان لزاما على الجزائر منح مرونة للتبادل الدولي ، فتبنت ما يعرف نظام السـوق و الذي يرتكز على ترك محددات السـوق تتحكم في مسـتوى التبادل و الحركية التجارية . و بالتوازي مع ذلك قامت الجزائر بزيادة في معدلات التعريفة الجمركية و هذا ما يبينه الجدول الموالي :

الجدول رقم 03: مراحل تطور معدلات التعريفة الجمركية في الجزائر 1992-2002

السنوات / المعدلات	1992	1996	1997	1998	1999	2001	2002
1	%3	%3	%5	%3	%5	%5	%5
2	%7	%7	%15	%15	%15	%15	%15
3	%15	%15	%25	%25	%25	%25	%30
4	%25	%25	%45	%45	%45	%40	-
5	%40	%40	-	-	-	-	-
6	%60	%50	-	-	-	-	-

المصدر: مجلة البديل الاقتصادية ، الاستاذين عبد الحفيضي امحمد وشتاحة عمر،اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية – الجزائر نموذج

كما وقعت الجزائر اتفاقات ثنائية و متعددة إقليمية ودولية في سبيل تحقيق تحرير تحاري حيث وقعت اتفاقات مع تونس و مصر و غيرها من دول الجوار لغرض إعطاء حرية أكثر للتبادل التجاري مع تحديد قائمة من المواد المعفية من مضمون القرار، لأسباب صحية و دينية و اقتصادية، و يعتبر انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر سنة 2004 و الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2009 و كذا اتفاق الجزائر مع الاتحاد الأوربي في ديسمبر 2002 و الذي دخل حيز التنفيذ في 2005. مؤشران قويان على رغبة الجزائر في مسايرة التطورات الحاصلة خارجيا دون الأخذ في الحسبان انعكاس هذا التحرير على الواقع الاقتصادي الداخلي. [1]

[1] البديل الاقتصادي مجلة سبق ذكرها . ص 5

المبحث الثاني. أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصـــادية متعددة الجوانب؛ مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية والبشـــرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة تجاه الدول الأخرى ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حســـابات ميزان المدفوعات الذي يوضـــح المركز المالي لدولة ما تجاه الدول الأخرى.

ويُعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية، ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث ميزان المدفوعات والميزان التجاري في نقاط محددة.وقد قســـمنا هذا المبحث الى ثلاثة مطالب.

المطلب الاول: هيكل الميزان التجاري الجزائري الفترة من 2000 الى 2021.

المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات الجزائرية من 2000 الى 2021.

المطلب الثالث: هيكل الواردات الجزائرية من 2000 الى 2021.

المطلب الأول: هيكل ميزان المدفوعات الجزائري خلال 2000/ 2021

أولا_ مفهوم ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

– ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الرهن النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة من الزمن عادة سنة.[1]

– ميزان المدفوعات هو بيان يســـجل الحقوق الدولية للدول، والديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة[2]

– ميزان المدفوعات عرفه صندوق النقد الدولي بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع بقية

[1] عبد الرحمن يسري وآخرون ،الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ،2115، ص: 323.
[2]شقري نوري موسى وآخرون ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة ، عمان ، 2112، ص : 199.

الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، و التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة اتجاه بقية دول العالم.[1]

– ويمكن القول أن ميزان المدفوعات هو مستند محاسبي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

ثانيا/ أهمية ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات أهمية كثيرة منها[2]:

يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة إندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيرا دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي، وعلى العكس من ذلك فإنه كلما كان حج هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الإندماج في الاقتصاد العالمي.

يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة في قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

– يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار لتخطيط علاقتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والخارجية...الخ.

– تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية، ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية لدولة؛ حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة كما يعتبر مؤشرات جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.

– بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبية وهنا يمكن استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغييرات في بعض عناصر العلاقات الدولية بغرض استيعاب أو امتصاص الفائض أو إزالة العجز.

[3] عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص: 152.

[2] هويشار معروف ،تحليل الاقتصاد الدولي، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2112، ص 232.

ثالثا: الميزان التجاري

1_ تعريف الميزان التجاري:

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات؛ أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا[1].

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة من الزمن عادة شهر وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = (إجمالي صادرات البلد– إجمالي واردات البلد) (X-Y)

شكل رقم 1 مكونات ميزان المدفوعات والميزان التجاري:

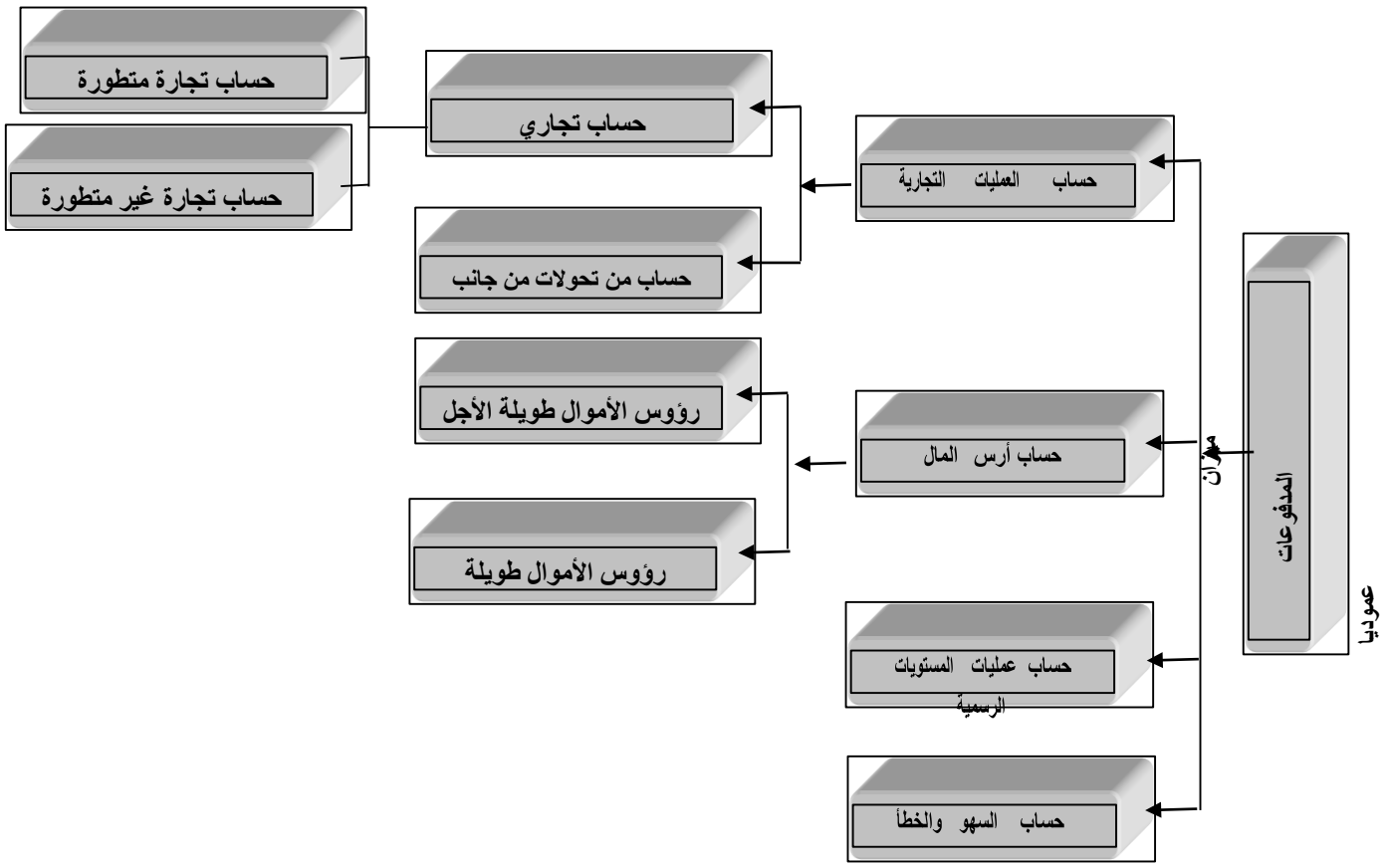

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مرجع سابق–محمد محمود يونس ،نجار علي عبد الوهاب– ، ص 102،102.

[1]محمد محمود يونس، مرجع سابق، ص191.

2_ أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

_ الميزان التجاري السلعي: ويُطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا(الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركي) .

_ الميزان التجاري الخدمي:

يطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد أرس المال)[1].

3_ العجز والفائض في الميزان التجاري[2]:

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصـــاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة، وما حظيت به مؤخرات من أهمية وتركيز من قِبل المســـتثمرين، تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري ستكون تصدر أكثر مما تستورد؛ مما يعني حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن بضاعتها المنافسة ستلقى وجودا في السوق المحلي، وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسـبة الوظائف وزيادة مسـتوى الرواتب؛ مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معين والتي يصـاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصـادها؛ مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى، فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

التأثير يعتبر طردي مع كل من العملة ومؤشرات الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يُظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بســـبب ارتفاع الصـادرات عن الواردات؛ مما يعني مصـدر دخل آخر للاقتصـاد، وفي هذه الحالة ترتفع أسـعار الأسـهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شـراء الأسـهم ذات العوائد المرتفعة، وحتى يقوم المسـتورد بشـراء السـلع والصـادرات من إحدى البلدان، فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد؛ مما يزيد من الطلب عليها، ويرتفع سعر العملة، ولكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف ذلك إلى حد تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد، مما يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري.

[1]http://ta3lime.com/montada/showthread.php?T=6082.(05/04/2015)

[2] الميزان التجاري وشرح ويساريو: مقال منشور على : (http://www.aljazeerafx.net/vb/showthread.phpt=56552115/14/12) الرابط

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صـــادرات قليلة مقارنة بالواردات؛ مما يؤدي إلى تدفق نقدي إلى الخارج أقل مما يُدخل الدولة، فإن كان العجز مستمرا ومرتفعا، فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالا على الاقتصاد.

وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري، فقيمة العملة في العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات.

إجمالا تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأســـواق الأســـهم، ويكون تأثير الفائض إيجابيا على كليهما أكثر من أن يكون عجزا، لكن في حال كان هناك عجز في الاقتصـــاد، فهذا لا يعني أن الاقتصـــاد بأن الاقتصـاد ليس جيدا في حالة تحسـن وارتفاع الفائض في الميزان التجاري يعني ذلك المزيد من الإنتاج والوظائف والاسـتثمارات، وهذا في النهاية يقود إلى ارتفاع العملة، وكذلك ترتفع قيمة الأسـهم بسـبب ارتفاع العوائد للشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها.

المطلب الثاني: تطور هيكل التجارة الخارجية للجزائر الفترة 2021/2000

جدول رقم 4 التجارة الخارجية للجزائر الفترة (2000-2020)الوحدة: مليار دولار أمريكي

المصدر: الجمارك الجزائرية WWW.DOUANE.GOV.DZ

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات (CAF)	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29
الصادرات (FOB)	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19
الميزان التجاري	12.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.90
معدل التغطية	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018	2019	2020
الواردات (CAF)	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	41.93	34.39
الصادرات (FOB)	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	35.82	23.79
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	−10.86	6.11 –	10.59 –
معدل التغطية	141	156	143	118	107	73	64	76	85.43	69.19 %

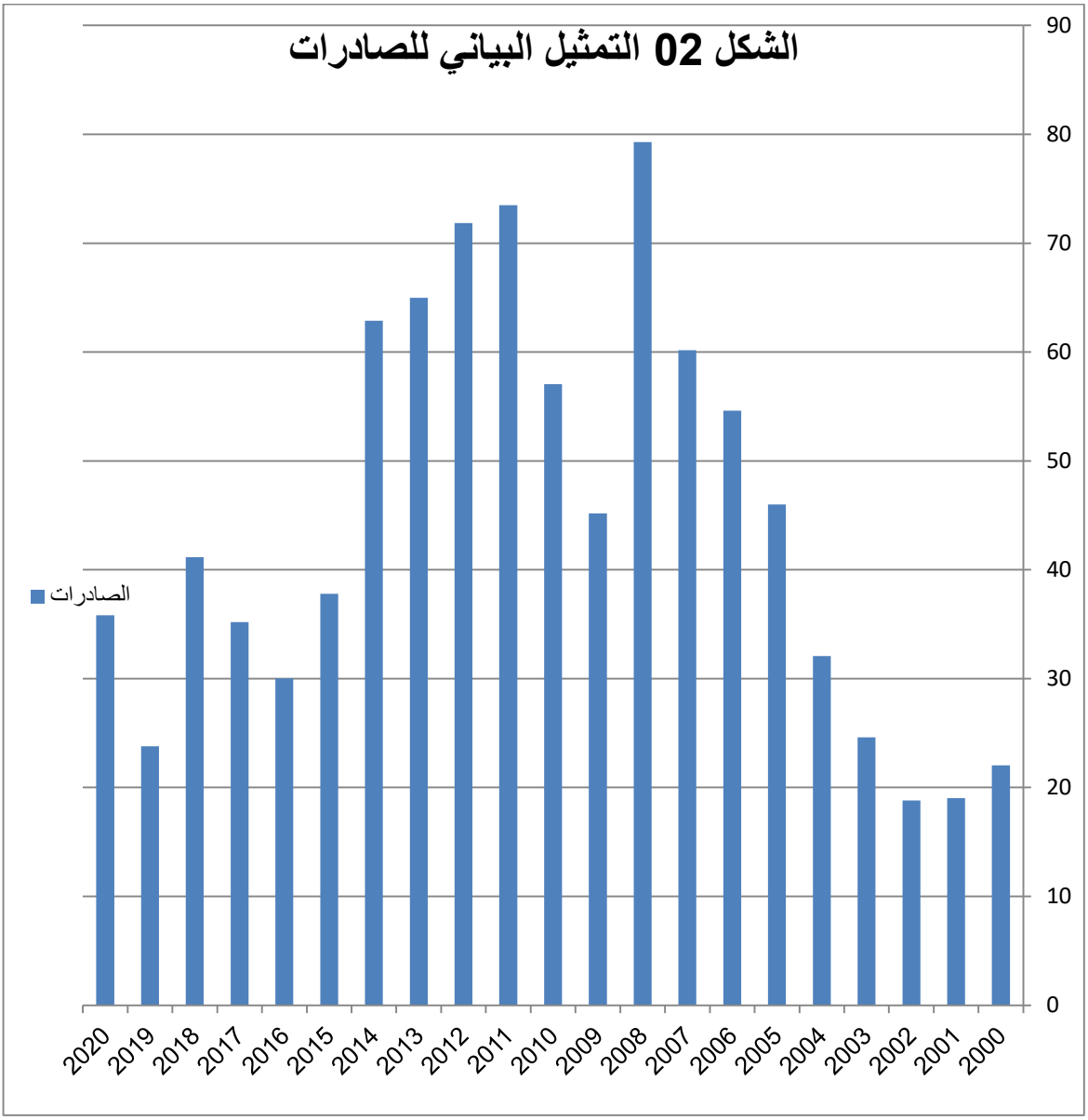

المصدر: بالاعتماد على للجدول 4

الشكل 3 التمثيل البياني للواردات

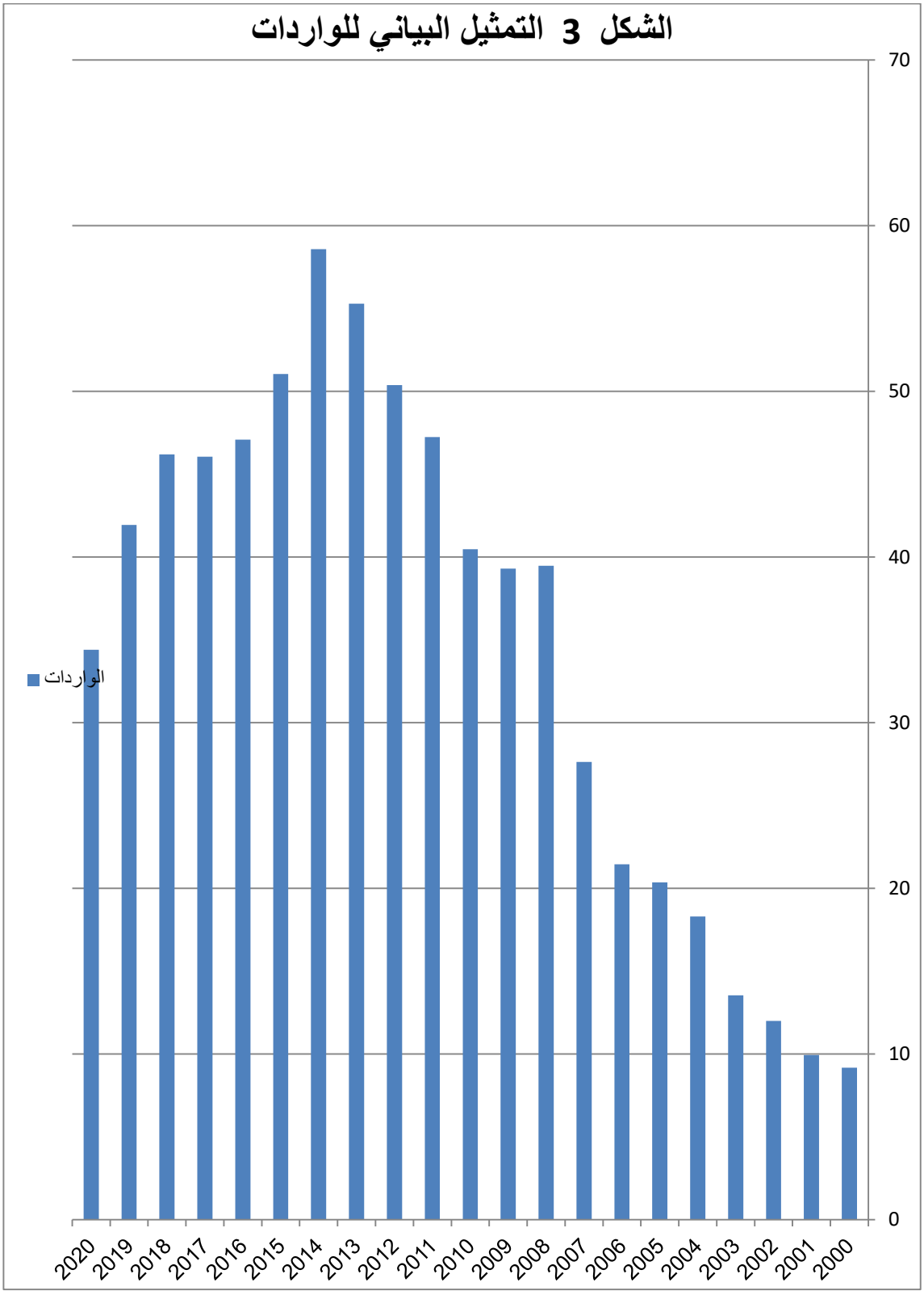

المصدر: بالاعتماد على للجدول 04

الشكل 4لتمثيل البياني للميزان التجاري

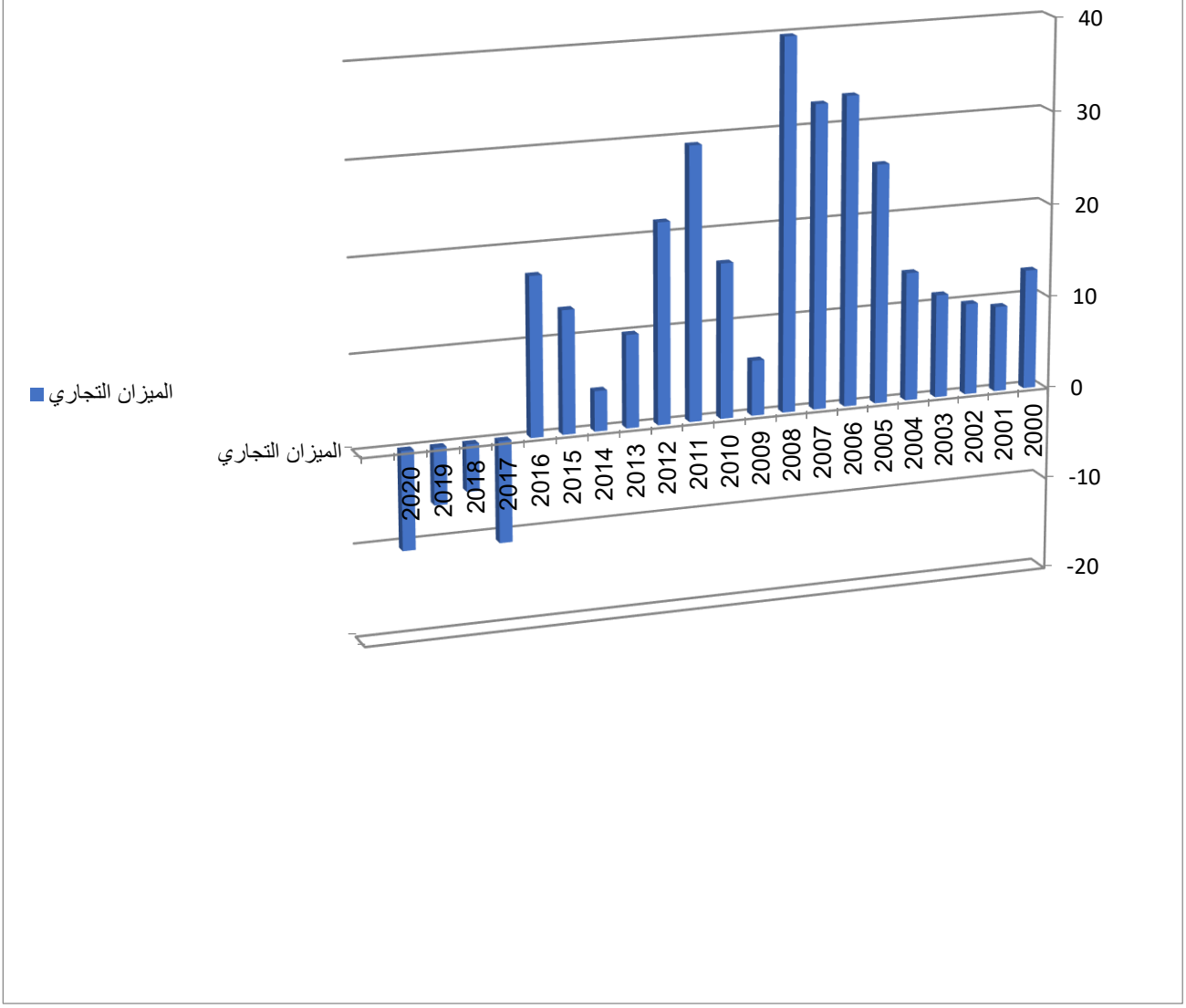

المصدر: بالاعتماد على للجدول 04

الشكل 05 التمثيل البياني لمعدل التغطية (نسبة مؤية

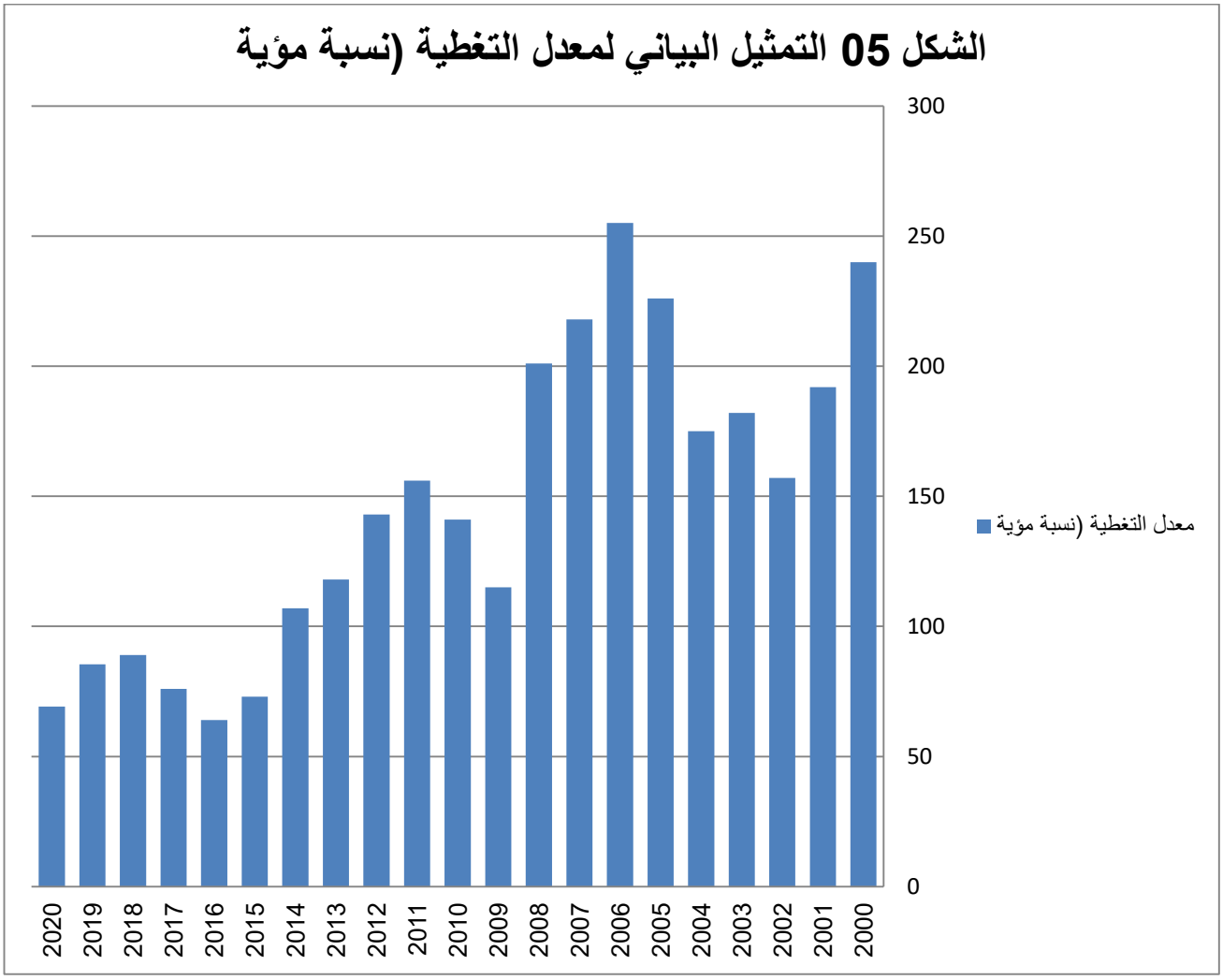

المصدر: بالاعتماد على للجدول 04

من خلال الجدول والاشكال اعلاه شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية. وكما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، وبالتالي فالتحسن في رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات ،هذه الأخيرة عرفت عدم استقرار في البداية، إذ بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 28.5دولارا للبرميل سنة 2000، و 24.85 دولار للبرميل سنة 2001 ثم25.24 دولارا للبرميل سنة 2002 وبالمقابل فإن الصادرات الإجمالية عرفت تدهورا خلال السنوات الثلاث الأولى, إذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2000 ما قيمته22.03 مليار دولار،ثم انخفضت سنة 2001 إلى19.13 مليار دولار، لتصل إلى18.82مليار دولار سنة 2002.

ومن جهة أخرى نجد أن الواردات الإجمالية عرفت تزايدا فبعد أن سجلت ما قيمته9.17 مليار دولار سنة 2000

ارتفعت إلى9.94مليار دولار سنة 2001لتصل إلى 12 مليار دولار سنة 2002. وكنتيجة لذلك فإن معدل التغطية انخفض من 240% سنة 2000 إلى 157٪ سنة 2002 في سنة 2003 حققت الجزائر فائضا تجاريا يقدر ب11.07مليار دولار. إذ قدرت قيمة الصادرات ب24.61مليارا بارتفاع بأكثر من 30% بالنسبة لسنة 2002 وقيمة الواردات ارتفعت بأكثر من 12 ٪ لتصل إلى13.53مليارا. وتحتل المحروقات قمة الصادرات بمداخيل تقدر ب 23 مليار دولار تمثل ارتفاعا ب28٪ مقارنة بسنة 2002 حيث تعتمد الجزائر على إنتاجها من المواد البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر ب 97% من الصادرات الإجمالي ومع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2004 حيث وصل المتوسط السنوي للأسعار إلى34.29 دولارا للبرميل مقابل29.03دولارا للبرميل سنة2003 فقد تحسن رصيد الميزان التجاري وسجل فائضا بقيمة13.77مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع في حدود 24% مقارنة مع سنة 2003 وقد ارتفعت صادرات المحروقات سنة 2004 بنسبة31.5 % لتصل إلى31.55مليار دولار في حين بلغت الصادرات الإجمالية سنة 2004 ما قيمته32.08مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها30.35٪ مقارنة بسنة 2003. ومن جانب آخر نجد أن الواردات الإجمالية ارتفعت سنة2004 إلى18.30مليار دولار نظرا لارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة بالاستثمار وما يلاحظ سنة 2004 هو انخفاض معدل التغطية إلى 175 مقارنة ب 182% سنة 2003 نظرا لأن وتيرة ارتفاع الواردات أكبر من وتيرة ارتفاع الصادرات تواصل ارتفاع الفائض في الميزان التجاري خلال سنتي 2005 و 2006 وبلغ ما قيمته 25.64 مليار دولار و33.15مليار دولار على التوالي وهذا نظرا لوتيرة الارتفاعات الكبيرة المسجلة في الصادرات الإجمالية مع ارتفاع بطيء في حجم الواردات حيث ارتفعت الصادرات الإجمالية من 46 مليار

دولار سنة 2015 إلى54.61مليار دولار سنة 2016 شكلت صادرات المحروقات منها ما قيمته53.61مليار دولار وبذلك فقد ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة17.6٪ مقارنة مع سنة 2015.

أما بخصوص الواردات فبعد الارتفاع الكبير سنة 2004، عرفت سنة 2006 ارتفاعا جد بطيء. إذ بلغت الواردات الإجمالية سنة 2006 ما قيمته21.45مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره5.4%مقارنة بسنة 2005بالرغم من الارتفاع المسجل فيحجم الصادرات الإجمالية سنة 2007،إلا أن رصيد الميزان التجاري قد انخفض بنسبة1.78٪ مقارنة بسنة 2006 ووصل إلى32.53مليار دولار وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة في حجم الواردات التي وصلت إلى27.63مليار دولار سنة 2007،أي بنسبة ارتفاع تقدر ب28.8%.في حين أن الصادرات الإجمالية كانت قد ارتفعت بنسبة 10.1% لتبلغ ما قيمته60.16مليار دولار سنة 2007 منها حوالي 59.6 مليار دولار كصادرات محروقات التي عرفت ارتفاعا بنسبة 11.2% مقارنة بسنة 2006. ونظرا لأن وتيرة زيادة الواردات أعلى من الصادرات فقد انخفض معدل التغطية سنة 2007 إلى 218 بعدما

وصل سنة 2006 إلى 255 % وعرفت سنة 2008 أداء مقبولا بخصوص مستوى الميزان التجاري, إذ سجل هذا الأخير فائضا في حدود39.81مليار دولار ما يمثل أكثر من 20% من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

إن هذا الأداء يعكس الارتفاع المستمر لأسعار البترول آنذاك، والتي ارتفعت بنسبة 33% مقارنة مع متوسط أسعار المحروقات لسنة 2007, وبذلك نجد أن إجمالي الصادرات ارتفع إلى79.29مليار دولار منها حوالي77.19مليار دولار صادرات المحروقات. مع العلم أن أسعار البترول بدأت في الانخفاض مع منتصف سنة 2008 نظرا للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي. وإلى جانب ذلك فقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا هي الأخرى سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007، إذ وصلت إلى39.47مليار دولار بنسبة ارتفاع تجاوزت1.42مع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 فقد عرفت صادرات البترول زيادة معتبرة لتصل إلى حوالي56.12مليار دولار مقابل 44.41مليار دولار سنة 2009، بالرغم من الانخفاض الطفيف في الكميات المصدرة من المحروقات بنسبة1.78٪مقارنة بسنة 2009. كما عرفت بعض الصادرات خارج المحروقات تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2009 وهو ما انعكس بالإيجاب على وضعية الميزان التجاري، الذي انتقل رصيده من5.9مليار دولار سنة 2009 إلى16.58مليار دولار سنة 2010، كما ارتفع معدل التغطية من 115٪سنة 2009 إلى 141% سنة 2010ومع الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل، فإن الميزان التجاري سجل فائضا ب29.24مليار دولار، إذ بلغت الصادرات الإجمالية حوالي73.48.

مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28٪ مقارنة مع سنة 2010، منها حوالى71.66مليار دولار كصادرات محروقات. و بلغت الواردات الإجمالية حوالي47.24مليار دولار بزيادة نسبتها تقدر بحوالي 16% مقارنة بسنة 2010، كما ارتفع معدل التغطية إلى 156٪سنة 2011، سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى21.49مليار دولار. حيث بلغت الواردات الجزائرية50.37مليار دولار والصادرات الجزائرية71.86مليار دولار. غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إل9.94مليار دولار. وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي19.59 والارتفاع الكبير في المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي10.7% ، وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية سنة 2016 إلى30.02مليار دولار مقارنة بسنة 2015

عندما بلغت الصادرات الإجمالية قيمة37.78يار دولار، إضافة إلى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى51.5مليار دولار سنة 2015، ويرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج. أما في سنة2017 فقد انخفض العجز التجاري إلى حوالي10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي35.19 مليار دولار أي بنسبة17.22٪ مقارنة مع سنة 2016، وكذا انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى46.05مليار دولار.

وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76%. وبخصـــوص ســـنة 2018، فتشـــير الأرقام المؤقتة إلى أن الميزان التجاري ســيســـجل أقل عجز با5.02مليار دولار، إذ عرف حجم الصـــادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بســـنة 2017 ووصل إلى41.16مليار دولار في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19مليار دولار ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 89٪.

كما بلغت قيمة الواردات ســنة 2019 قيمة 41.93 حيث بلغت قيمة الصـــادرات 35.82 بمعدل تغطية بلغ ماقيمته 85.43 وحقق الميزان التجاري في تلك الفترة 6,11ـ

اما سنة 2020 حققت واردات بنسبة 34,39 مليار دولاار وصادرات 23,79 بمعدل تغطية 69,19 ماحقق عجز في الميزان التجاري قيمته 10,53ـ.

جـدول رقم (05)الهيكـل الســـلعي للصـــادرات الجزائريــة خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مـــــواد غذائية	32	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315	355	315	402	323	235	327	349	373
الطاقة	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	28221	33261	38338
المـــواد الأولية	44	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94	161	168	109	109	106	84	73	92
منتجـات نصف	465	514	551	509	571	651	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2242
تجهيزات فلاحيه	11	22	20	1	0	0	1	1	1	0	1	0	1	0	2	1	0	0.29	0.30
تجهيزات صناعية	47	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30	35	32	28	16	19	54	78	90
ســـــلع استهلاكية	13	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30	15	19	17	11	11	19	20	33
المجموع	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053	76489	71866	64974	62886	34668	30026	35191.	41168

المصدر: بالاعتماد على موقع الجمارك الجزائرية WWW.DOUANE.GOV.DZ

االشكل 6التمثيل البياني للهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

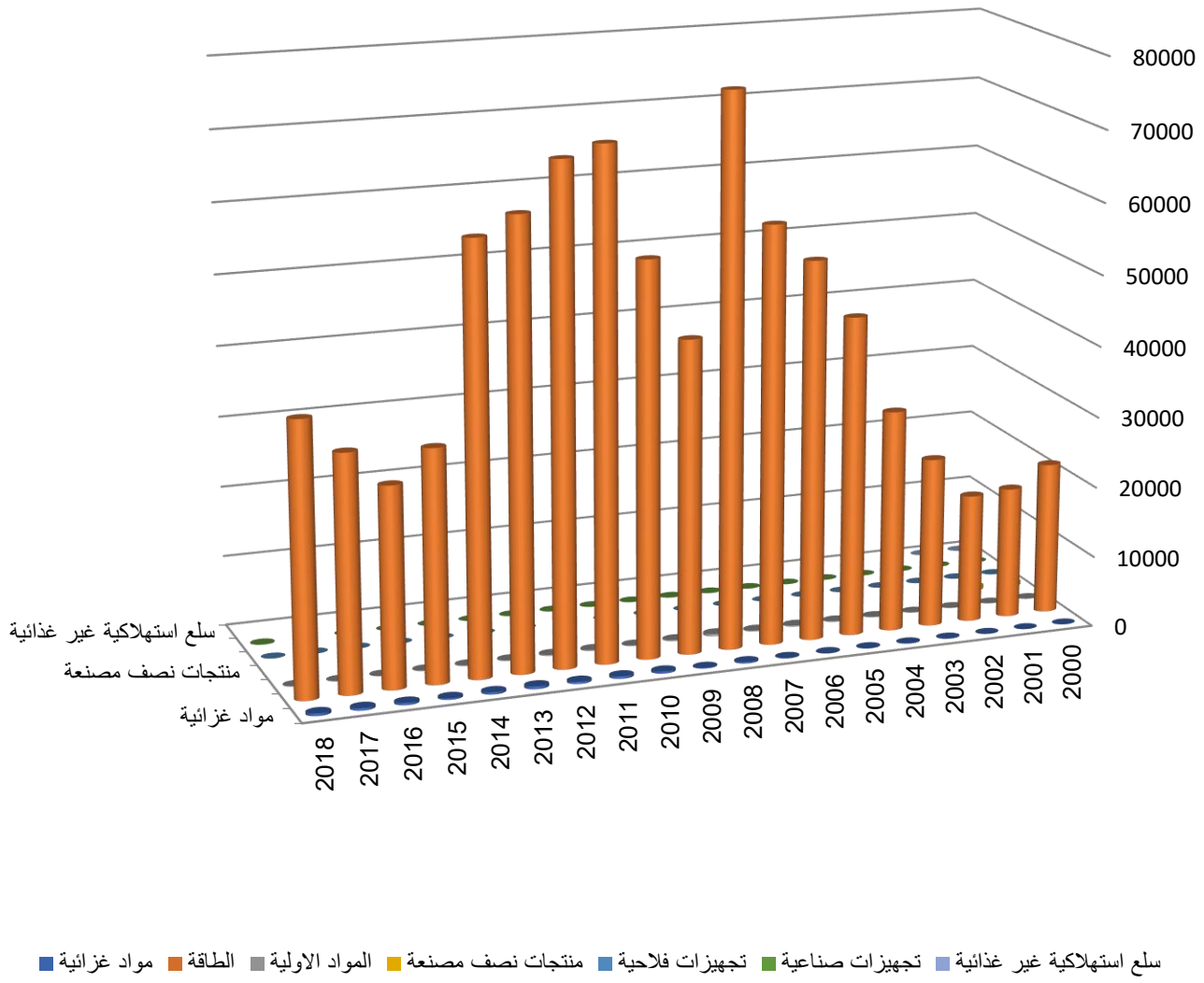

المصدر: بالاعتماد على الجدول 05

يشير الجدول والشكل اعلاه إلى تطور تركيبة الصادرات الجزائرية حيث عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية، وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات مثلما يوضحه الجدول أعلاه. غير أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لآخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة. مع تسجيل أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر في الصادرات الإجمالية وخلال كل السنوات, فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لتقلبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج. إذ عرفت سنة 2008 أعلى قيمة الصادرات المحروقات بحوالي 77 مليار دولار، تليها سنة 2011 بحوالي 71 مليار دولار وهذا انعكاس لأسعار البترول المرتفعة

خلال تلك الفترة. بينما كانت صادرات المحروقات من سنة 2000 إلى 2007 تعرف تذبذبا في قيمتها بين 18 مليار دولار إلى حدود 58 مليار دولار.

ومع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014، انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة 2015، أي بنسبة145.77 وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة، وقد استمر التراجع سنة 2016، وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 إلى حوالي 33 مليار دولار و سنة 2018 ب 38 مليار دولار أي ما نسبته 93.12%من إجمالي الصادرات. نظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

وبعد قطاع المحروقات، يأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات، إذ وصلت قيمتها إلى حوالي2.24مليار دولار سنة 2018، ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية بحوالي0.37 مليار دولار. وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الإستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات. إضافة إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي. ومع ذلك فقد كان هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018. فبعد أن كانت تمثل حوالي5.48%سنة 2007، انتقلت النسبة إلى حوالي6.87% سنة 2017 ثم 6.88 سنة 2018 .

الجدول رقم (06)التوزيع الجغرافي للصـــــادرات الجزائريـة خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الاتحـاد الأوروبي	دول أسيا	دول OCDE خارج UE	دول امريكـا الجنوبية	الـــدول العربيـة خارج	دول أوروبيـة اخرى	الـــدول المغرب العربي	دول افريقيا	اوقيانوسيا	المجموع
2000	13792	210	5825	1672	55	181	254	42	0	22031
2001	12344	476	4549	1037	315	87	275	26	23	19132
2002	12100	456	4602	951	248	130	250	50	38	18825
2003	14503	507	7631	1220	355	123	260	13	0	24612
2004	17396	686	11054	1902	521	91	407	26	–	32083
2005	25593	1218	14963	3124	621	15	418	49	–	46001
2006	28750	1792	20546	2398	591	7	515	14	–	54613
2007	26833	4004	25387	2596	479	7	760	42	55	60163
2008	41246	3765	28614	2875	797	10	1626	365	–	79298
2009	23186	3320	15326	1841	564	7	857	93	–	45194
2010	28009	1082	20278	2620	694	10	1281	79	–	57053
2011	37307	5168	24059	4270	810	102	1586	146	–	76489
2012	39797	4683	20029	4228	958	36	2073	62	–	71866
2013	41277	4697	12210	3211	797	52	2639	91	–	64974
2014	40378	5060	10344	3183	648	98	3065	110	–	62886
2015	22976	2409	5288	1683	572	37	1550	82	–	34668
2016	17221	2197	6945	1943	416	80	1173	51	–	30026
2017	20386	6465	40	2530	3595	799	1273	103	–	35191
2018	23654	6950	40	2660	5351	712	1669	132	–	41168

المصدر: بالاعتماد على موقع الجمارك الجزائرية WWW. DOUANE.GOV.DZ

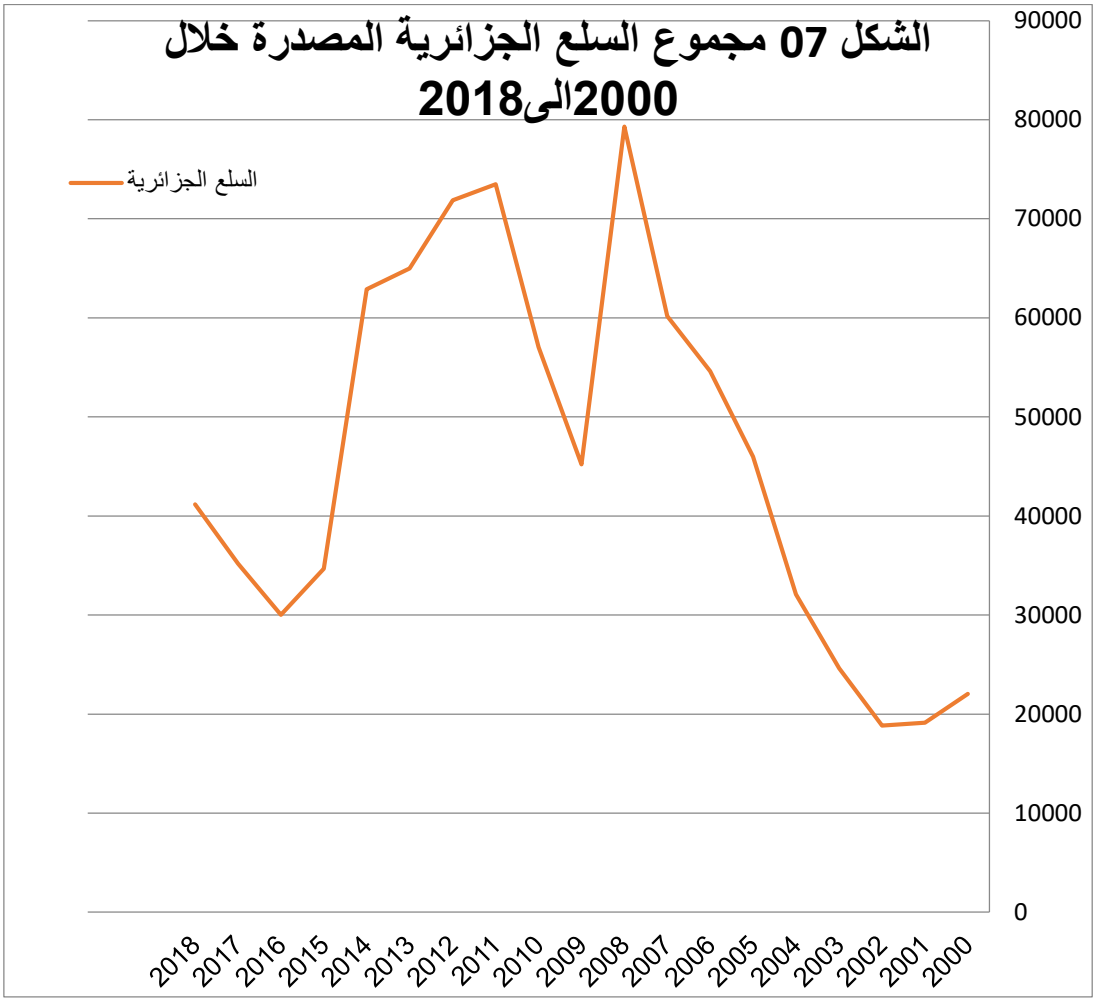

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم 06

خلال فترة الدراسة يتضح أن من أهم زبائن الجزائر الاتحاد الأوروبي إذ ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي منذ سنة 2002 إلى 2008 لتنخفض سنة 2009 نظرا لانخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة العالمية آنذاك ،غير أن سنة 2010 سجلت ارتفاع صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة20.8% مقارنة بسنة 2009، كما عرفت سنتا 2015 و 2016 انخفاضا في الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي نظرا لتدهور أسعار المحروقات مع منتصف 2014 خصوصا وأن أغلب صادرات النفط تستحوذ على النسبة الأكبر من صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي، ومع التحسن التدريجي في أسعار البترول سنة 2018 ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي لتصل قيمتها إلى23.65مليار دولار ما يمثل57,45٪ من إجمالي الصادرات، وهي أكبر نسبة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية. إذ تحتل المرتبة الثانية دول آسيا بقيمة6.95 مليار دولار أي ما نسبته16.88% ثم الدول العربية خارج دول المغرب العربي بقيمة5.35 مليار دولار أي ما نسبته12.99% .

المطلب الثالث : تطور هيكل الواردات الجزائرية الفترة من2000الى2018

فيما يخص الواردات الجزائرية فان المنتجات الصناعية أو التجهيزات الصناعية تحتل صدارة الواردات بما قيمته 4.2 مليار دولار تليها المنتجات النصف مصنعة ب 2.3 مليار دولار ثم الغذائية ب2.2 مليار دولار ، المنتجات الاستهلاكية بقيمة 1.4مليار دولار ثم تليها المواد الأولية 489مليون دولار والتجهيزات الفلاحية 107 مليون دولار

جدول رقم(07) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الاتحاد الاروبي	دول أسيا	دول OCDE	دول امريكا
2000	5256	599	1294	142
2001	5903	579	2125	269
2002	6732	943	2485	385
2003	7954	1206	2242	567
2004	10097	1952	3071	1166
2005	11255	2506	3509	1249
2006	11729	3055	3738	1281
2007	14427	4818	5363	1672
2008	20985	6916	7245	1279
2009	20772	7574	6435	1866
2010	20704	8280	6519	2380
2011	24616	8873	6219	3931
2012	26333	9538	6160	3590
2013	28724	10623	6965	3466
2014	29684	12619	8436	3815
2015	25478	11850	7363	2822
2016	22472	11709	6249	2857
2017	20298	12369	5953	3209
2018	21099	11557	5837	3546

السنوات	الدول العربية	دول أروبية	دول المغرب	دول إفريقيا	اقيانوسيا	المجموع
2000	144	603	52	119	64	9173
2001	179	636	72	85	92	9940
2002	366	757	127	87	127	12009
2003	418	855	120	125	47	13534
2004	525	1097	169	175	56	18308
2005	387	1058	217	148	31	20308
2006	493	777	2235	148	-	21456
2007	621	715	284	231	-	27631
2008	705	959	395	395	-	39479
2009	1089	728	478	350	-	39294
2010	1262	388	544	396	-	40473
2011	1760	579	691	578	-	47247
2012	1555	1652	807	741	-	50376
2013	2414	1213	1029	594	-	55028
2014	1962	886	738	440	-	58580
2015	1918	1225	680	359	-	51702
2016	1927	936	701	238	-	47089
2017	1542	1910	592	186	-	46059
2018	1904	1542	549546	166	–	461197

المصدر : **المصدر : الجمارك الجزائرية** **WWW. DOUANE.GOV.DZ**

الشكل 8 التمثيل البياني للدول الموردة للجزائر

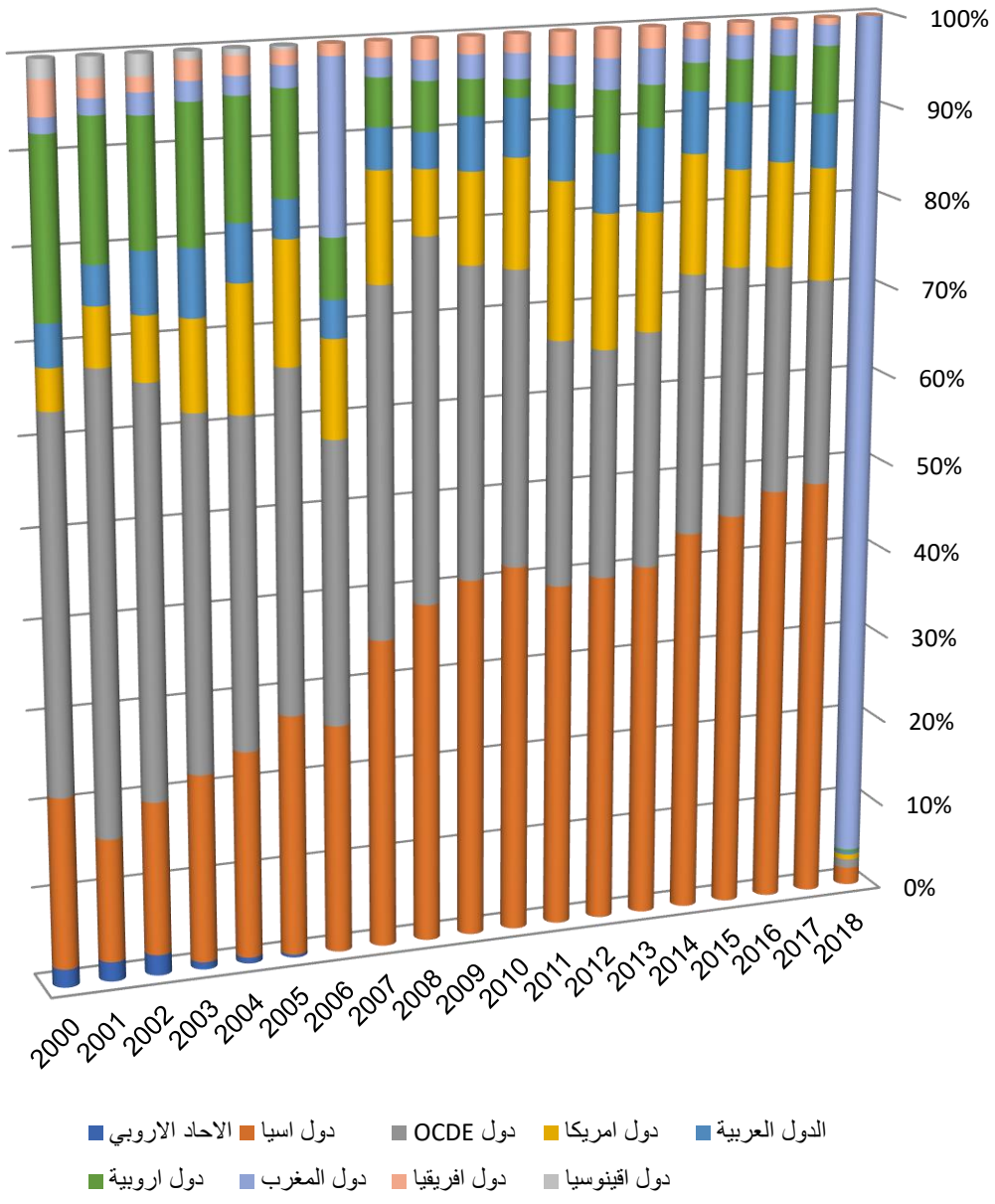

من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول 7

إن ما يبينه الجدول 07 والشـــكل 10 هو اســـتحواذ دول الاتحاد الأوروبي على أكبر حصـــة من الواردات الجزائرية على مدار مختلف الســـنوات. إذ بلغت الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 29 مليار دولار لتنخفض بشكل تدريجي بعد ذلك وتصل إلى حدود 21 مليار دولار سنة 2018 وهو ما يمثل نسبة 45.67% من إجمالي الواردات الجزائرية. مع العلم أنه وبعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في ســـبتمبر 2015 ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد

الأوروبي. وحسب الجدول السابق رقم (085) ففي المرتبة الثانية من حيث الواردات الجزائرية تأتي الدول الآسيوية مسجلة نسبة7.25 سنة 2018 من إجمالي الواردات. ثم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي ب12.63% سنة 2018 مع أنها انخفضت بحوالي 116 مليون دولار مقارنة بسنة 2017 أي بنسبة1,95٪. وفي السنة نفسها جاءت دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بنسبة7.67%. ثم الدول العربية عدة دول المغرب العربي بنسبة7.4.21 و دول أوروبية أخرى بنسبة3.33% ثم دول اتحاد المغرب العربي بنسبة1.18% وأخيرا دول إفريقيا ب0.36% إن هذا التوزيع يخضع لعدة عوامل اقتصادية وإقليمية وجيو– إستراتيجية. فالتبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يقوم على أساس اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا آليات لقيام المشاريع الاستثمارية وتعزيزها، إضافة إلى قرب المسافة بين الجزائر والقارة الأوروبية. وهذا ليس متاحا مع دول إفريقية أو آسيوية بعيدة، أما بخصوص الدول العربية، فقد ازداد التبادل التجاري بشكل بطيء مع دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفيما يتعلق باتحاد المغرب العربي فإن النسبة الأكبر من المبادلات في هذا الإطار تكون مع تونس.

وبخصوص توزيع مصدرا لواردات الجزائرية حسب الدول، فإنه يمكن توضيحه من خلال الشكل االتالي:

خلاصة الفصل:

تعد التجارة الخارجية عصب الاقتصاد حيث تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي باعتبارها مؤشر لقدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي ، اذ تساهم التجارة الخارجية في ربط الدول معا كما تساعد في تعزيز القدرة على التسويق من خلال استحداث اسواق جديدة واقتصرنا في دراستنا هذه عللى صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة المحددة مع تبين الوضعية الاقتصادية للميزان التجاري، كما كما بيناها برسوم بيانية مرفقة بالتحليل الخاص بها .

وللميزان التجاري أهمية كبيرة في تحديد مكانة البلد الاقتصادية وهذا بعد معرفة وضعياته والتي قد تكون فائض أو عجز، وبعد دارستنا وتحليلنا لكل من الصادارت والواردات وجدنا أن الواردات تربط الجزائر بالخارج وذلك عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطع توفيرها أو تغطيتها على المستوى المحلي، وتعمل الصادارت على جلب المزيد من الاستثمارت حيث ترتبط الصادارت والاستثمارت ارتباطا وثيقا في علاقات تبادلية، حيث تسمح الصادارت بزيادة أرس المال هذا الأخير يؤدي بدوره إلى التوسع في الإنتاج وانشاءِ صناعات جديدة.

خاتمة

خاتمة ونتائج الدراسة:

بالرغم من الإصـلاحات التي عرفها الاقتصـاد الجزائري على التطور الذي شـهده قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، إلا إن قطاع النفط لا يزال هو المحرك الرئيسـي للتجارة الخارجية. ما أدى ذلك إلى اتسـاع الفجوة التقنية والإنتاجية فيما بين الصناعة النفطية وبقية القطاعات الاقتصادية.

النتائج المتوصل إليها:

نظرا للارتفاع التدريجي والمسـتمر في أسـعار المحروقات مع بداية اللفية، انتعشـت عوائد النفط وأدت بالدولة إلى تبني خطط إسـتراتيجية للتنمية وخاصـة قطاع البنية التحتية، وكدا إنشـاء عديد الصـناعات والأنشـطة، لكن انخفاض أسـعار البترول مع منتصـف سـنة 2014 بشـكل كبير على الميزان التجاري والاقتصاد الوطني بشكل عام ويمكن ان نبرز أهم النتائج في مايلي :

– إن مجرد التبادل التجاري لا يمكن أ ن يؤدي بالضـرورة في ظل الهيكل الحالي للاقتصـاد الجزائري إلى تحقيق توازنات خارجية او تحقيق نمو اقتصادي.

– لتحسين وضـعية الميزان التجاري لا يتوقف أسـاسـا على فك القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضـة على تبادل السلع فقط، وإنما هو التنويع الاقتصادي الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري من جهة. والتخصص الذي يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات من جهة أخرى

– تواجه السـياسـة التجارية للجزائر مجموعة من التحديات، منها اتفاقيات الشـراكة وضـعف الهيكل الإنتاجي المحلي وانخفاض احتياطي الصرف.

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسـة تجارية ملائمة مع السياسـة الاقتصـادية ضـرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصـادي، فالتجارة الخارجية تلعب دورا مهما في تحديد مكانة الدولة الاقتصـادية فهي تعتبر مؤشرا على مدى قدرة الدولة على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الميزان التجاري.

فقد شهد النصف الأخير من القرن الماضي موجات غير مسبوقة من نزاع عالمي نحو التخلص من كل ما يعيق التدفق الحر لكل سلع التجارة الدولية بين دول العالم وظهور موجات تبشيرية تروج التحرير المبادلات التجارية والانفتاح الاقتصادي، وعلى هذا فإن الجزائر وحتى تواكب التطورات الحاصلة في العالم فقد سعت لتحرير تجارتها من الاحتكار الذي عمر لمدة طويلة حيث أبدت مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية،

نتائج اختبار الفرضيات:

1.نشاط التجارة الخارجية هو نشاط اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها، ولهذا اهتم بدارسته الكثير من المفكرين وفق أسس علمية حيث توصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لأسباب وشروط قيامه.

2. يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة واردات الجزائر مما يؤثر على وضعية الميزان التجاري

وهي فرضية خاطئة، فمن خلال الدراسة الإحصائية التي أثبتت أن واردات الجزائر في تزايد مستمر ويعود ذلك لضعف القاعدة الإنتاجية، إلا أن ذلك لم يكن له الأثر البالغ على وضعية الميزان التجاري حيث ظلت وضعيته طيلة فترة الدراسة مرهونة بتقلبات أسعار النفط وليست بالزيادة المسجلة في الواردات.

3 تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي بذلت مجهودات للرفع من مستوى تجارتها الخارجية

من خلال الإصلاحات المتعاقبة التي قامت بها في هذا القطاع وهي فرضية صحيحة، ويظهر ذلك من خلال مسارعة الجزائر إلى الانضمام للتجمعات والتكتلات العالمية والإقليمية، والتي نجد

التوصيات والاقتراحات:

1-الاستفادة من نتائج البحث العلمي على أرض الواقع، لأن ذلك أهم رهان من أجل تطوير القطاع الصناعي والزراعي للوصول إلى اقتصاد غير نفطي.

2-ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، والصناعات الاستخراجية، والسياحة والصناعات التقليدية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

3-توظيف الوفرة المالية للجزائر في مشروعات خالقة للثروة، على غرار الاستثمار في البحث العلمي ،والصناعة والفلاحة.

4-على الجزائر الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل الرفع من قدراتها التصديرية، ولا يتأتى ذلك إلا بالتكوين الجيد للأفراد والتنسيق بين كل الأطراف سواء موظفين مؤسسات او سلطات.

5-ضرورة إعادة التفاوض مع الطرف الأوربي من اجل تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى منطقة الاتحاد الأوربي، خاصة أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تستفد من هذا الاتفاق.

6-وضع إستراتيجية وطنية واضحة في المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من المزايا التفصيلية التي تمنحها المنظمة للدول النامية.

7-على الجزائر أن تحاول الاستفادة من تجربتها في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وأن تحاول توظيف نقاط قوتها كأوراق رابحة للتخفيف من ضغوطات الالتزامات التي يمكن أن تفرض عليها أثناء مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

قائمة المصادر

والمراجع

- إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل ، الطبعة 2
- السـيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليح ، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001
- جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، ط 1 2013
- هويشار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2012
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2004
- زكريا أحمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية،1979
- ياسـر الحويش ، مبدأ عدم التدخل و اتفاقيات تحرير التجارة الدولية، منشـورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2003
- متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1 ، 2011
- محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والشر والتوزيع، الإسكندرية،2008
- محمد محمد البناء, الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004
- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دارالمنهل اللبناني، بيروت،ط1، 2010
- محمد صـفوت قابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسـكندرية ،2001
- محمد قويدري،انعكاسـات تحرير التجارة العالمية على اقتصـاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد:03، 2001
- محمد علي إبراهيم ،الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001
- مدني بن شـهرة ،الإصـلاح الاقتصـادي و سـياسـة التشـغيل، دار الحامد للنشـر و التوزيع، عمان ،2001محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر، ط2 ،2010
- نداءمحمد الصوص، التجارة الخارجية،مكتبة المجمع العربيللنشر والتوزيع،عمان الأردن، ط1 2008
- ناصـر عدون، محمد منتاوي،الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر ،2001
- علي عبد الفتاح أبو شرار،الااقتصـاد الدولي نظريات وسياسات،دارالمسيرة للنشروالتوزيع،عمان الأردن، ط2 2010
- عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة العربية، 2015

- عبد المطلب عبد الحميد ،الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001
- عبد الرحمن يسري وآخرون ،الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ،2115
- فوزي عبد الرازق، إستارتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، ط 2 2016
- قدي عبد المجيد،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط: 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط: 1،2002
- رمزي محمود، منظمة التجارة العالمية: قلعة استنزاف موارد الدول النامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر
- شريف علي الصوص، التجارة الخارجية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط،2013
- شقري نوري موسى وآخرون ،التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة ، عمان ، 20
- شقيرينوريموسى وآخرون، التمويلالدولي ونظريات التجارةالخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان الأردن، ط2
- **الموسوعات:**
- أرشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971
- البعلبكي، منير (1991)، "الميزان التجاري"، موسوعة المورد، موسوعة شبكة المعرفة الريفية، مؤرشف من الأصل في كانون الأول 2013. اطلع عليه بتاريخ 15 ماي 2022

الرسائل والاطروحات:

- عطا اللهبن طيرش، " اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية " –دراسة حالة الجزائر– رسالة ماجستير، تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي غرداية 2003
- فيصل لوصيف، اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة1970ـــــ2012 مقدمة مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف1 2014.2013
- صدر الدين صوالیلي،" النمو والتجارة الدولية في الدول النامية "، أطروحة الدكتواره في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزئر ،2002–2003

- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3 مذكرة مقدمة 2012

- **المجلات العلمية:**
- مجلة البديل الاقتصادي الأستاذين عبد الحفيظي أمحمد وشتاحة عمر .اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية – الجزائر نموذج
- **المواقع:**
- الميزان التجاري واقتصاد المقاومة , صحيفة الثورة السورية , نسخة محفوظة 05-04-2020على موقع " واي باك موشين"
- http://www.aljazeerafx.net/vb/showthread.php.t=56552115/14/12)
- الميزان التجاري وشرح ويساريو: مقال منشور على الرابط
- http://ta3lime.com/montada/showthread.php.T=6082.(05/04/2015p) -3

قائمة الملاحق

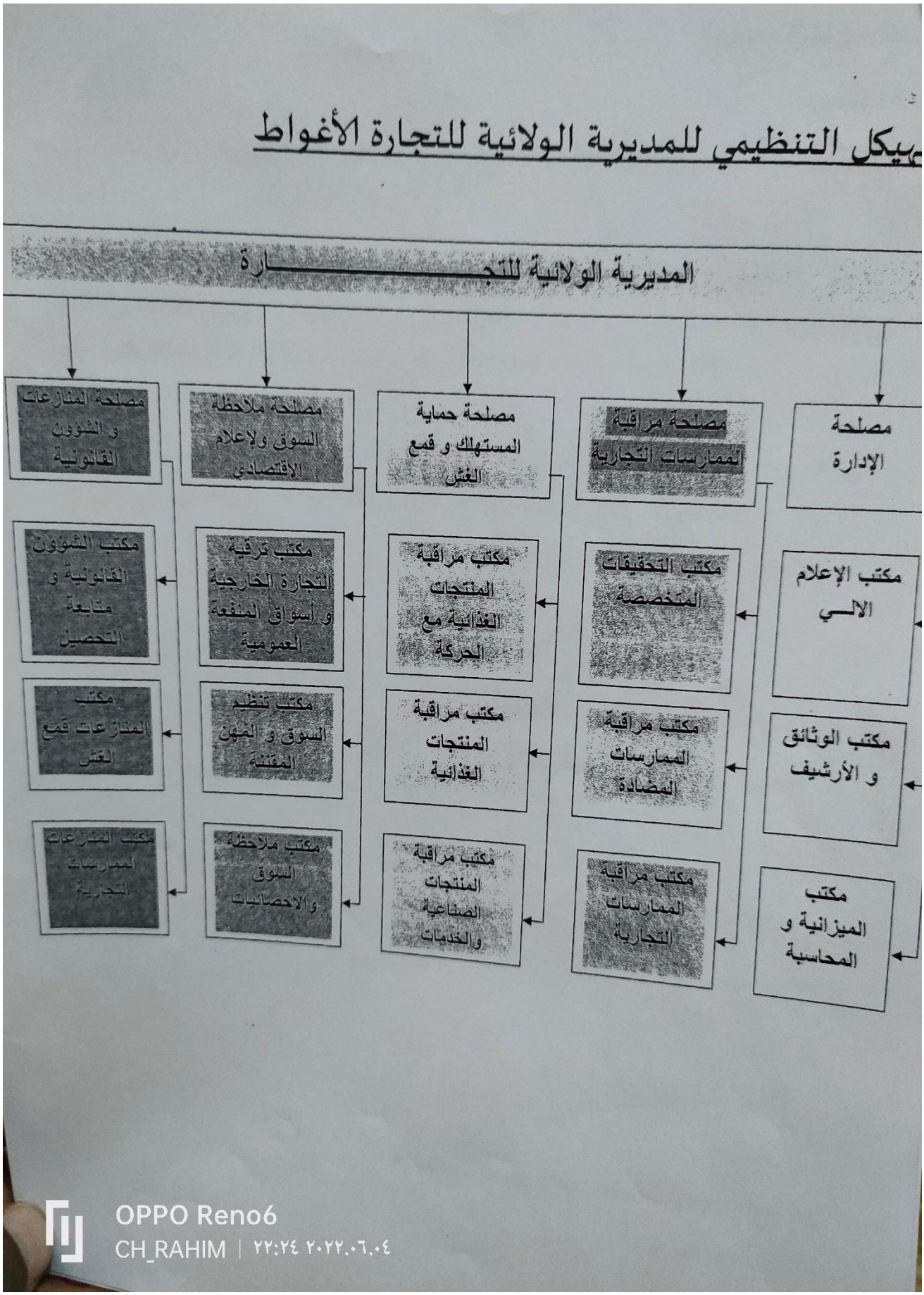

OPPO Reno6
CH_RAHIM | ٢٢:٢٤ ٢٠٢٢.٠٦.٠٤

حصيلة عمليات التصدير خلال الفترة : من 01 جانفي 2021 الى غاية 30 أفريل 2022

سجلت ولاية الاغواط خلال هذه الفترة قفزة نوعية في مجال التصدير من حيث تدفق حركية الصادرات نحو الدول الإفريقية، لاسيما (النيجر ،موريتانيا ، مالي و تونس) مبينة في الجدول التالي :

السنوات	الشركات المصدرة	طبيعة السلع المصدرة	وجهة المنتوج	الكمية (طن)	القيمة (الدولار)$
سنة 2021	مؤسسة بسمة للتصدير طالب حليمة	اسمنت رمادي و أبيض+جبس للبناء + مواد بلاستيكية	النيجر	299.48	15 579.24
			موريطانيا	10.12	2 420.76
	مصنع أمودا للاسمنت GROUP AMOUDA	اسمنت رمادي الموجه للبناء	النيجر	3050.00	145 238.84
	مؤسسة بومدين للتصدير بومدين أحميدة	اسمنت ابيض + مواد بلاستيكية	موريطانيا	54.00	18 000.00
	مؤسسة كالغاز ألجيري وحدة الإنتاج بالأغواط	أكسيجين صناعي	تونس	60.00	28 800.00
	مؤسسة رازين للتجارة و الاستثمار لوباقي عبد القادر	اسمنت رمادي الموجه للبناء	مالي	10 000.00	735 774.61
			النيجر	10 000.00	735 774.61
سنة 2022	مؤسسة بسمة للتصدير طالب حليمة	بقايا الزجاج	تونس	38.50	770.00
المجموع :				23 512.10	2 367 008.22

حيث بلغت قيمة الصادرات خلال سنة 2021 و أربعة أشهر الأولى من سنة 2022 بلغت 2 367 008.22 دولار أي ما قيمته 232 917 856.24 دج، أين تم تسجيل معدلات مرتفعة لصادرات مادة الاسمنت الرمادي الموجه للبناء نحو الدول الإفريقية ، بالرغم من قلة المتدخلين في عمليات التصدير الخمسة (05) المذكورين في الجدول أعلاه من بين المصدرين الثلاث و عشرون (23) المسجلين ضمن البطاقية المحلية للسجل التجاري بولاية الاغواط .

أما بخصوص سنة 2022، فقد تم تسجيل عملية تصدير واحدة منجزة خلال شهر مارس 2022 نحو دولة تونس لمادة الزجاج (النفايات الزجاجية) لفائدة "مؤسسة بسمة للتصدير"، حيث بلغت كمية المادة المصدرة بـ: 38.50 طن بمبلغ 770.00$ أي ما قيمته 149 926.19 دج في انتظار قيام بقية المتعاملين المصدرين بعمليات تصدير في الأشهر القادمة .

مديرية التجارة لولاية الاغواط، حي الونام – الاغواط، رقم الهاتف: 029.14.91.11، رقم الفاكس: 029.14.91.01 البريد الإلكتروني: dcvagh@gmail.com

OPPO Reno6
CHERAITIM | ١٤٠٨/١٢٢٢.٠٦.٠٤

8

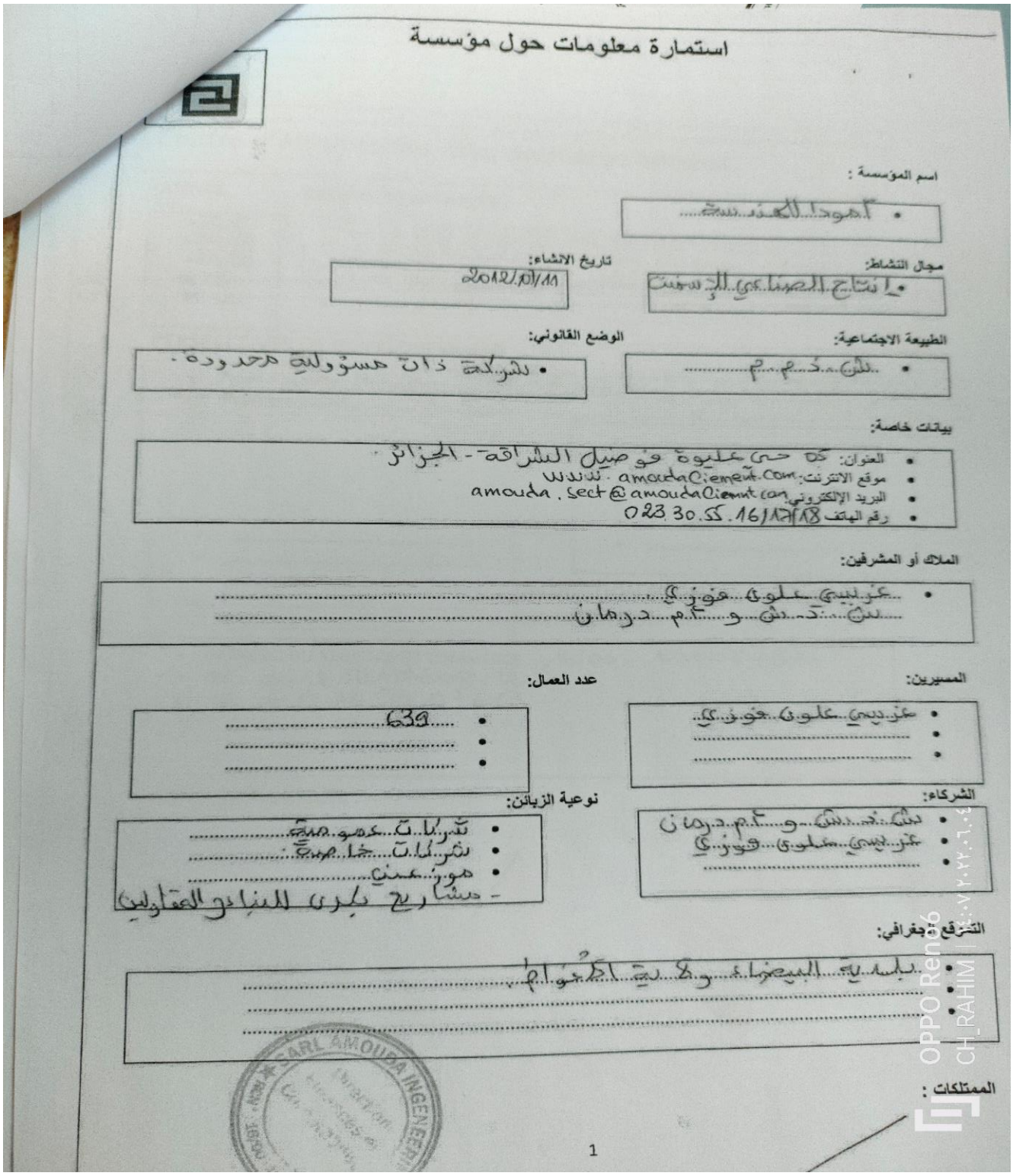

استمارة معلومات حول مؤسسة

اسم المؤسسة :

- أمودا الهندسة

مجال النشاط:

- إنتاج الصناعي الإسمنت

تاريخ الانشاء:

2012/01/11

الطبيعة الاجتماعية:

- ش.ذ.م.م

الوضع القانوني:

- شركة ذات مسؤولية محدودة.

بيانات خاصة:

- العنوان: 64 حي علبوة فوضيل البيراقة - الجزائر
- موقع الانترنت: www.amoudaCiement.com
- البريد الإلكتروني: amouda.sect@amoudaCiemnt.com
- رقم الهاتف 023 30.55.16/17/18

الملاك أو المشرفين:

- عزيبي علوي خوزي
- ش.ذ.ش و أ.م.د.ر.ن

المسيرين:

- عزيبي علوي خوزي
-
-

عدد العمال:

- 639
-
-

الشركاء:

- ش.ذ.ش و أ.م.د.ر.ن
- عزيبي علوي خوزي
-

نوعية الزبائن:

- تدريبات عمومية
- شركات خاصة
- هو عني
- مشاريع كبرى للبناء والمقاولين

التوقع الجغرافي:

- بلدية البيضاء ولاية أدرار
-
-

الممتلكات :

CARL AMOUDA INGENIEERIE

1

OPPO Reno6
CH_RAHIM | ٢٠٢٢٠٦٠٤

- .....
- .....
- .....

الهياكل اللوجيستية:

- .....
- .....
- .....

رقم الأعمال للسنوات الخمس الأخيرة:

السنة	رقم الأعمال
2018	1.273.235.780,00
2019	5.653.269.521,00
2020	8.610.298.652,00
../..	.....
../..	.....

أفاق التنمية:

- نوع النشاط المراد تنميته: البناء والتعمير
- الاستثمارات:

الامتيازات والجوائز التي حازت عليها:

شهادة ISO

- 9001.2015
- .....
- .....
- .....
- .....

التسجيل:

- رقم التسجيل التجاري: 16/00 - 1006084812
- رقم التعريف الجبائي: 00 12161006084712
- رقم التعريف الإحصائي: 00 12165001936 43

FICHE D'INFORMATIONS SUR L'ENTREPRISE

NOM DE L'ENTREPRISE

- AHOUD ENGENEERING

DOMAINE D'ACTIVITE :

- Production Industrielle de Ciment.

DATE DE CREATION :

11.07.2012

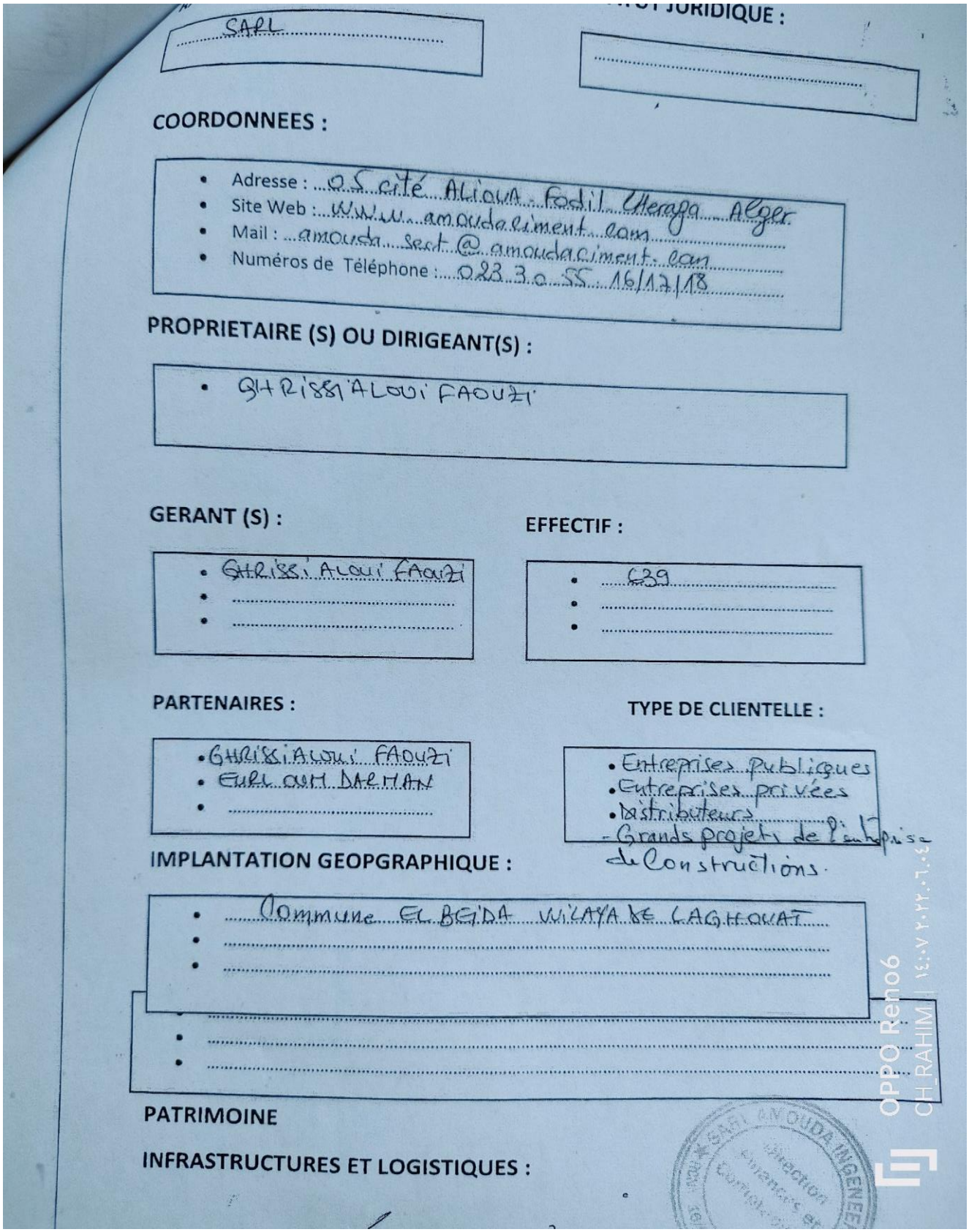

SARL

JURIDIQUE :

COORDONNEES :

- Adresse : 05 cité Alioun Fodil Ueraga Alger
- Site Web : www.amoudaciment.com
- Mail : amouda.sect@amoudaciment.com
- Numéros de Téléphone : 023.30.55.16/17/18

PROPRIETAIRE (S) OU DIRIGEANT(S) :

- GHRISSI ALOUI FAOUZI

GERANT (S) :

- GHRISSI ALOUI FAOUZI
-
-

EFFECTIF :

- 639
-
-

PARTENAIRES :

- GHRISSI ALOUI FAOUZI
- EURL AIM DAEMAN
-

TYPE DE CLIENTELLE :

- Entreprises publiques
- Entreprises privées
- Distributeurs
- Grands projets de l'entreprise de Constructions.

IMPLANTATION GEOPGRAPHIQUE :

- Commune EL BEIDA WILAYA DE LAGHOUAT
-
-

PATRIMOINE

INFRASTRUCTURES ET LOGISTIQUES :

OPPO Reno6
CH_RAHIM | ١٤:٠٧ ٢٠٢٢.٠٦.٢٣

السيد:

مدير الصناعة لولاية

الأغواط.

المـــوضـــوع: الإنتاج السنوي للإسمنت.

المرجـــــــع: إرساليتكم رقم **735**/ م . ص /**2022** بتاريخ: **2022-05-24**

ردا على محتوى نص إرساليتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، المتضمنة : الإنتاج السنوي للإسمنت ، خلال سنة **2021** ، يشرفني أن أحيطكم علما أن كمية الإسمنت المنتجة قـــدرت بـــ:

1.686.005.16 طنا من الإسمنت.

في الأخير ، تقبلوا مني فائق الإحترام و التقدير.

رئيس القسم التقني.

SARL AMOUDA CIMENT
Division Technique
Direction Générale

AMOUDA CIMENT
Djbel Alleg - El Beida, Gueltat Sidi Saad - Laghouat ☎+213 (0) 29 173 486 / 87 ☎+213 (0) 29 173 488 secretariat.dircim@amoudacimen
N° RC : 03/01-1006084 B12 - NIF : 001216100608472 - N° d'Article : 03121261180 - NIS : 001216500193643

OPPO Reno6
CH_RAHIM | ١٤:٠٦ ٢٠٢٢.٠٦.٠٤

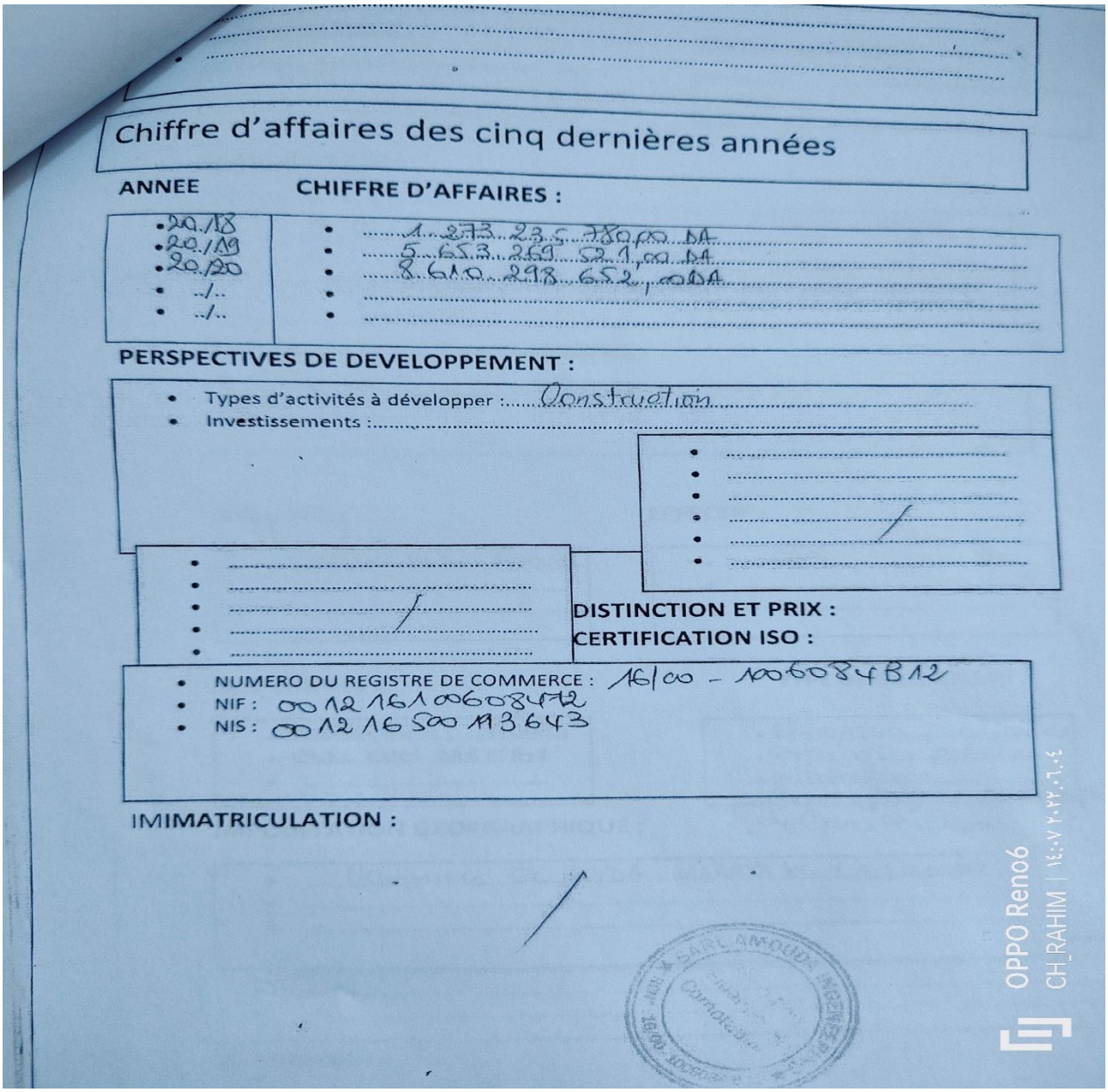

Chiffre d'affaires des cinq dernières années

ANNEE

- 2018
- 2019
- 2020
- ../..
- ../..

CHIFFRE D'AFFAIRES :

- 1.273.235.780,00 DA
- 5.653.269.521,00 DA
- 8.610.298.652,00 DA
-
-

PERSPECTIVES DE DEVELOPPEMENT :

- Types d'activités à développer : Construction
- Investissements :

DISTINCTION ET PRIX :

CERTIFICATION ISO :

- NUMERO DU REGISTRE DE COMMERCE : 16/00 - 1006084B12
- NIF : 001216100608472
- NIS : 001216500113643

IMIMATRICULATION :